طلعنا عالحريّة

نصف شهرية، سياسية، ثقافية، مستقلة

العدد 81

2016 / 12 / 4

مجلة مستقلة، تعنى بشؤون الثورة السورية، نصف شهرية، تطبع وتوزع داخل سوريا وفي عدد من مخيمات اللجوء والتجمعات السورية في الخارج

غوطة حلب الشرقية!

افتتاحية بقلم د. عبد الرحمن الحاج*

أحدث التقدم الذي حققه النظام والميليشيات الإيرانية الحليفة في حلب وقع الصدمة، فلم يكن أحد يتوقع أن يكون التقدم سريعاً إلى هذا الحدّ، وبدا واضحاً من ردود الفعل العربية والدولية الباهتة أن حلفاءنا سلموا بسقوط حلب، حتى قبل هذا التقدم بوقت ليس بالقصير؛ إذ لا معنى لوقف الإمداد بالسلاح غير تسليم المدينة.

بعد وقع الخسارة الكبير تشكل جيش حلب، وقالت الفصائل إنه اندماج كامل لكل الفصائل في حلب للصمود في وجه النظام وعدم تسليم المدينة، لكن الأهم ما الذي أحدث هذا الانهيار العظيم في جبهات حلب رغم وجود ما يقارب ستة آلاف مقاتل وتسليح مقبول؟

هنالك ثلاثة أسباب رئيسية: الأول هو القرار العسكري المشتّت بين الفصائل؛ فكل فصيل سيد نفسه، هكذا فالتنسيق العسكري في أدنى مستوياته، والاعتماد على صدّ الهجوم يرتبط بـ"الفزعة" و"المؤازرة" كأنما كل جبهة هي إقطاع خاص بفصيل عسكري.

الثاني هو انهيار ثقة الأهالي بالفصائل عندما أغاروا على أحد أبرز الفصائل "تجمع فاستقم كما أمرت" واعتقلوا قائده وسطوا على مخازنه، فقد هوت ثقة الأهالي -الذين عانوا الأمرين تحت الفوضى والبراميل المتفجرة والقنابل الارتجاجية والمحاكم الخاصة بفتية الفصائل- بحماية الفصائل لها؛ إذ كيف يمكن لفصائل تأكل بعضها بعضاً أن تحميهم من النظام؟

الثالث هو الأخطاء القاتلة التي ارتكبت في عمليتي فكّ حصار حلب، من جهة انصرفت بعض الفصائل من جبهة حلب الجنوبية (المدفعية) التي خطط لها أن تكون في ستة مراحل عند المرحلة الثالثة إلى القتال في جبهات أخرى، ومن جهة ثانية حاولت جبهة النصرة الاستئثار بالنصر غير المكتمل وإعلان ذلك عبر بيانات استباقاً لسرقة محتملة لجهودها من قبل فصائل حلب المدينة. وفي معركة فك الحصار في الريف الغربي اتبعت تكتيكات عسكرية غير مناسبة وغير مخططة جيداً، سرعان ما تبين فشلها بعد التوغل قرابة كيلومتر واحد، وفشلت، وهكذا خسرنا بسرعة كبيرة ما كسبناه بالسرعة ذاتها.

ما من شكّ أن الوضع في حلب صار شبيها جداً بوضع كثير من المناطق المحاصرة، لكنّه أشبه ما يكون الآن بالغوطة الشرقية؛ الانهيارات المتتالية في الغوطة لديها أسبابها الشبيهة جداً بحلب، حلب مهددة بأسباب ذاتية قبل أن تكون خارجية، وفصائلها تحاول الآن تداركها، ولا أحد يعلم مدى نجاحها وما إذا كان قد فات الأوان قبل ظهور نتائج واضحة. الغوطة لا تزال متعثرة ومثيرة لعلامات الاستفهام في الشمال.

لقد صار واضحاً أن وجهة النظام والميليشيات الإيرانية والطائرات الروسية بعد حلب ستكون مكرسة لانتزاع الغوطة الشرقية، فثقل "سوريا المفيدة" هو هنا في حلب ودمشق والغوطة منها، وهكذا ما سيجري في حلب سينعكس على الغوطة، تبدو الغوطة الشرقية في دمشق وكأنها غوطة حلب الآن!

إذا ما خسرنا حلب والغوطة سنكون قد خسرنا الكثير، وسيتحمل القادة العسكريون مسؤولية هذه الخسائر وتلك الدماء المسكوبة، مثلما سينسب لهم النصر عندما يحققونه.

الثورة لا تنتهي عند حلب ولا الغوطة، ولكن خسارتهما ستكون ثقيلة وباهظة الثمن.

* عضو الأمانة العامة للمجلس الوطني

طلعنا عالحريّة

مجلة نصف شهرية تعنى بشؤون الثورة
تطبع وتوزع داخل المدن والقرى السورية
وفي بعض مخيمات اللجوء

www.freedomraise.net

- المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها أولاً ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير
- المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يردها من مواد

رئيس التحرير ليلى الصفدي

تفاعل معنا عبر صفحاتنا على الإنترنت

facebook.com/freeraise
twitter.com/freedomraise
info@freedomraise.net

معاون رئيس التحرير: أسامة نصّار
قسم حقوق الإنسان: أنور البني
قسم المرأة: يارا بدر
المحرر الاقتصادي: وائل موسى
الغلاف: سمير خليلي
كاريكاتير: سمير خليلي
زملاء مختطفون في الغوطة الشرقية: رزان زيتونة - ناظم حمادي

حين تكون انتصارات الأسـد لصالح ثورة الشـعب

إبراهيم الجبين

لا شك أن الثورات بمعناها التاريخي العلمي، شديدة الالتصاق بالفوضى. ومن طبائعها تخريب الأنساق القائمة والتي يمكن أن تنشأ، على المدى القصير، قبل أن تستقر مبادئ تلك الثورة فوق سطح راسخ يقبل به الجميع.

لكن على هذا المبدأ ألا يكون ذريعة لاستمرار الفوضى في كل جانب؟ فمن المتوقع أن تشهد الحروب التي تشن على الانتفاضات الشعبية، فوضى عسكرية، وفوضى سكانية، وفوضى خدماتية، وعمرانية واقتصادية. لكن من غير الممكن أن تستمر في أجوائها أي فوضى "فكرية".

الفكر هو الذي أحدث التغيير، وهو الذي حرك الناس في الشوارع، دون أن تكون غالبيتهم من المثقفين، تمسك بأيديها بكتاب عن الثورة، يصفها وينظمها ويشرح مراحلها. عفوية الحراك الشعبي، لم تنفصل يوماً عن تحولات التفكير لدى السوريين، وغيرهم ممن اندفعوا إلى الساحات والشوارع في ربيع العرب.

والفكر ذاته، هو الذي كان أول هدف حاولت، ونجحت إلى حدّ بعيد، الأنظمة الاستبدادية أن تضربه. فكان عليها أن تزعزع قناعات الناس بالمبادئ البسيطة التي خرجوا من أجلها، ولكنه في الواقع عين السياسة، كما يقال. وجوهر العلاقة بين الحاكم والمحكوم، برز حين رفع الناس أصواتهم بالهتاف، لم يطلبوا المشاركة في الحكم، ولم يطلبوا تغيير شكل الدولة، ولم يطلبوا نسف أي مؤسسة قائمة، بل طالبوا فقط بكرامتهم وحريتهم. وتحت هذين العنوانين ستندرج آلاف المفاهيم التي غيرت العالم من قبل مرات ومرات.

لذلك انحرف الناس نحو الأبواب الدينية، ومنها إلى المنعرجات الطائفية والعرقية، حتى كادت تتلاشى الهوية الوطنية المجتمعية. أي أن أول سلاح تمّ انتزاعه من يد الشعب كان "الفكر".

لكن امتياز الفكر أنه لا يتأثر بالقلة والكثرة، ومجرد وجوده متناثراً كأزهار برية تحملها الريح إلى الجهات الأربع، كفيل بجعله ينتشر من جديد بين الناس. وهذا هو حال فكر الانتفاضة السورية، الذي تجاوز كل مدرسة وإيديولوجيا قائمة في الماضي، نحو منطقة جديدة من المستقبل لم تطأها قدم بعد، ولم تخربها المصالح والمنافع والفساد والترهل السياسي الذي أصاب المعارضة السورية طيلة خمسين عاماً كما أصاب بقية أركان الدولة ومؤسساتها ونقاباتها وثنايا

المجتمع.

الجديد اليوم أن جميع الحيل والطرائق قد تم تجريبها، من الحلول السلمية إلى العسكرية إلى الحلول السياسية المستحيلة، إلى الاستنزاف إلى الاستنجاد بالغرب والشرق والعرب والمسلمين والمسيحيين والأوربيين إلى العمليات الانتحارية، وهكذا حتى لم يبق شيء بيد السوريين إلا وألقوه في هذه المعركة.

وبقي بين أيديهم اليوم ما بدأ معهم ذات يوم قبل أن يبدأ كل شيء؛ إنه الفكر. وبالفكر وحده، الذي تجاهلته المعارضة، والدول الداعمة الصديقة للشعب السوري، سواء كانت عربية أو غربية. والذي تم ازدراؤه ووضعه تالياً بعد الإغاثة والإسعاف والدعم المالي والعسكري والطبي والدبلوماسي. هذا إن كان قد وجد مكاناً على قائمة الاهتمامات بالفعل.

بوابة المعرفة التي يتوجب على السوريين عبورها، تبدأ من الانسحاب الكبير من اللحظة العاطفية، إلى الزمن الحقيقي. والاستيقاظ على أن ما يحدث ليس فيلماً سينمائياً، ولا نشرة أخبار. بل هو التاريخ. وأن للتاريخ قيمه وقواعده في الحركة. وأنها حتماً لن تقود إلى هزيمة الشعب بعد كل ما دفعه من أثمان. ليس لأنه دفع تلك الأثمان فقط، ولكن لأن الكثير من الأمور قد تغير خلال السنوات الماضية.

وبالمزيد من النظر إلى الخارطة التاريخية السياسية والعسكرية، سيما في حلب هذه الأيام، سيعلم السوريون أنهم يكسبون كل يوم، سواء حقق الثوار انتصارات عسكرية على جيش الأسد وحلفائه أو العكس. لأن انتصار الثوار إنهاك للاستبداد، وتحول للأمام في بنية الثوار وتكويناتهم، حين يواجهون ضرورات ما بعد الانتصار، في حكم وإدارة المناطق وتجنب ارتكاب الأخطاء التي ارتكبت نتيجة الفوضى العقائدية والقضائية والتقنية، من جهة. ومن جهة أخرى لأن انتصارات الأسد وحلفائه ستصبّ حتماً في صالحهم بالمحافظة على مركزية الدولة السورية، مع كل شبر يستعاد إلى سلطة رمزية في دمشق. لماذا يعدّ هذا مهماً؟ لأن الأسد زائل زائل. فنظام حكمه الأمني، تحول خلال السنوات الست الماضيات إلى نظام حربي، نظام عمليات لا نظام إدارة، سلطة معارك لا سلطة مجتمع ومؤسسات. ولن يستطيع الصمود أسبوعاً واحداً بعد أن تضع الحرب أوزارها. مهما توهّم الروس والإيرانيون. وهو ليس قوة احتلال كالإسرائيليين، فهم بالنهاية يمارسون احتلالهم من خارج المجتمع، بينما يضطر الأسد إلى ادعاء انتمائه وانتماء مؤيديه إلى المجتمع السوري.

عبر عن حالة شبيهة بهذه شيمون بيريس في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" بداية التسعينيات.

البقية في صفحة 11....

المجلس المحلّي لداريا
إبحار تحت السحاب وقصف الرعود

أسامة نصّار

تأسس المجلس المحلي في داريا في آخر سنة 2012. وخيّمت على أجواء التأسيس ثلاث سحب:

مجزرة داريا الكبرى في آب 2012، والتي كانت الأسوأ من حيث عدد الضحايا وكمية الإجرام الحاصل بل وحتى نوعيته، حتى حصول مجزرة الكيماوي في الغوطة الشرقية في السنة التالية.

وضع الجيش الحر في المدينة في أسوأ حالاته سواءً من حيث الإنهاك، بعد محاولة التصدّي لقوات النظام الطاحنة التي نفذت الاقتحام والمجازر المرافقة له. أو من حيث الرضى الشعبي عن المقاتلين في المدينة؛ فهناك من حمّل مقاتلي الجيش الحر ذنب تفاقم ضحايا المجزرة بسبب أخطاء اقترفوها. نقول (ذنب تفاقم الضحايا) وليس ذنب مجمل المجزرة بالطبع، فلا يصحّ أولاً وأخيراً نسب الجريمة لغير مرتكبها المباشر: قوات النظام المجرم.

السحابة الثالثة هي تململ عام من ناشطي المدينة ومن حولهم بسبب فشل (آخر) لمحاولة دمج تنسيقيتي داريا بمجموعة موحَّدة (بفتح الحاء) ويُرجى لها أن تكون موحِّدة (بكسر الحاء). فقد وُجدت في المدينة تنسيقيتان منذ بداية الثورة، حصلت مبادرات لدمجهما في جسم واحد يحمل اسم "تنسيقية داريا" (دون إضافات تمييزية كما كانت الحال وقتها) أو على الأقل للتعاون والتنسيق بينهما بدل التناحر وادعاء كل طرف أنه الأصلح للعمل. لم تكلّل المحاولات السابقة بالنجاح، وكانت آخرها في الأسابيع التي سبقت المجزرة مباشرة.

هذا بالإضافة إلى طقس عام في البلد حوى موجة تشكيل المجالس المحلية الثورية في المدن والبلدات كأحد صيرورات الحراك الشعبي في سوريا.

في الاجتماع التأسيسي للمجلس المحلي (الاجتماع تحت السحاب كما ذكرنا): خطب بالموجودين أحد أعضاء "لجنة الحكماء" التي قامت بالمبادرة المشكورة لجمع النشطاء على طاولة واحدة، وافتتح كلامه بمثال من السيرة النبوية: (السيدة عائشة تسأل

النبي عليه السلام بعد أن علمت منه أن الناس يحشرون يوم القيامة حفاةً عراة: (الرجال والنساء جميعاً؟ ينظر بعضهم إلى بعض؟!)، قال "يا عائشة الأمر أشدّ من أن يهمّهم ذلك".

فالوضع خطير وحرج.. و(القيامة قايمة).. لذا فإنه حتم على الجميع أن يتجاوزوا أنفسهم وآراءهم وأن يلينوا ولا يفاتشوا في التفاصيل. من أجل أن نصل إلى اتفاق يرضي الله تعالى ويخفف من معاناة أهالينا ويساهم في خلاص بلدنا الحبيب.

أقسم الحاضرون بعد ذلك قسماً مغلّظاً فحواه دعم هذا المشروع واعتبار العمل خارجه (العمل العسكري خاصّة) انقلاباً تنبغي مكافحته، وأن يكون اختيار المسؤولين بالتصويت لصالح الأكفأ والأنسب وليس بناءاً على الولاءات، بالإضافة إلى التزام السرية في كل ما يخصّ المشروع والعاملين فيه. وبالمناسبة، لم تعد هناك الآن أسرار نفشيها في هذا النص.

وهكذا، تمّ تشكيل المجلس ومكاتبه، ثم الإعلان عنها. وقد حوى التشكيل التأسيسي تسعة مكاتب هي المكاتب الخدمية والمدنية المعتادة بالإضافة إلى (المكتب العاشر) وهو المكتب العسكري. اعترض البعض وقتها بأنه ينبغي الحفاظ على فصل العمل العسكري عن العمل المدني. لكن الغالبية وافقت على وجوب احتواء العسكر ضمن الجسم المدني الجامع الذي سيكون مثل حكومة للمدينة وفيها (وزارة دفاع) تأخذ أوامرها من (الحكومة) التي يمثلها المكتب التنفيذي للمجلس المحلي، وكذلك تحصل على تمويلها من مالية المجلس المركزية، وذلك لضمان تبعية العسكر للمدنيين المنتخَبين.

جرى هذا في ضوء موضوعة تقول إن عليك لتكون مؤثراً في العسكريين أن تشاركهم خنادق القتال أو أن تدفع رواتبهم وثمن ذخائرهم.

لم يكد المجلس يبدأ بترتيب أوراقه ومكاتبه، حتى عاود النظام اقتحام المدينة، وفرضت المعركة على المجلس، مع أوزارها المرافقة واللاحقة.

وهكذا استمرّ القصف على داريا حتى ساعة "الباصات الخضر" المعروفة في آخر صيف 2016. بما صبغ قصة حياة مجلس داريا بالعواصف والرعود وقحط الحصار. كانت فيها ومضات البرق من كدّ العاملين في المؤسسة ودأبهم لاجتراح ما بدا أنه معجزات، نجحوا في بعضها، واحتسبوا أجراً واحداً باجتهاداتهم في البعض الآخر.

في شتاء 2016، وئد يكتب مجلس داريا حلقته الأخيرة بإعلان حلّه من مهجره في إدلب، يبقى على العاملين في الشأن السوري العام أن يستخلصوا العبر من التجربة الغنية. لا يكفي التمجيد والإطراء، كما لا ينفع التقريع والجلد. بل تجب دراسة النجاحات وسبل تعزيزها واستنساخها، وتمحيص المثالب وضمان عدم تكرارها أو اجترارها.. قبل "قيام القيامة".. فعلاً!

نظام تعليم لاستيعاب جميع الأطفال

شبكة حراس

إن الجهل بخصائص أطفال الاحتياجات الخاصة هو أهم عوائق التعامل معهم في المجتمع، وعادة ما نسمع ردوداً من قبيل: "نحن لسنا مختصين! فكيف نتعامل معهم؟".

نظرة الصندوقين في تمييز أطفال الاحتياجات الخاصة في التعليم:

تقول وجهة النظر إن هناك مكانين للتعليم؛ مكان لمن تطورهم نمطي، أي الأطفال "العاديين"، ومكان آخر للأطفال الذين لديهم تطور غير نمطي، أي الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

بينما تكمن المشكلة في نظرتنا إلى حدي أبيض-أسود؛ ما هو طبيعي- وما هو غير طبيعي في تصنيف الأشخاص. قد تكون أنت شخصاً غير طبيعي بالنسبة لطفل لديه اضطراب طيف التوحد، لماذا لا تهتم بالتفاصيل؟ ولا تستمتع بأصوات مميزة يحبها هو؟ كذلك لا تهتم بالألوان؟!

ولكنه بالنسبة لك شخص مهتم جداً بالتفاصيل، ولديه تعلّق زائد بحركات معينة، ولكنكما معاً على نفس الطيف من الاحتياجات، حيث أنت تميل إلى جهة، بينما هو يميل إلى جهة أخرى!

فالإعاقة ناتجة عن النقص في تصميم مؤسساتنا والنظام التعليمي فيها، والتي تعيق انضمام هؤلاء الأطفال، بينما ينبغي أن يتم تصميم النظام التعليمي ليشمل الجميع، بحيث يكون شمولياً يستطيع أن يعلم جميع الأطفال، ونعيد تصميم منهج إعداد المعلم بحيث يتعلم كيف يعلم جميع الأطفال؛ نمطيي التطور وغير نمطيي التطور، ونعدل في تصميم الأبنية المدرسية، بحيث يسهل على الجميع التحرك فيها .. عندها لن يكون علينا إلا أن نجهز الطفل ليعتمد على نفسه أكثر.

لا يجب أن يفهم من كلامنا أن التغيير باتجاه الدمج أمر بسيط أو أن الطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة لا يحتاج إلى عناية "خاصة". لكن لا يجب أن يكون تقصيرنا في التفكير في البدائل سبباً لتحميل الأسرة والطفل مسؤولية إعاقته بالكامل، وكأنه ولد بشكل لا يتناسب مع متطلبات الحياة وأنماطها. المشكلة تكمن في نمط الحياة الذي يوفره المجتمع واقتصاره على فئة معينة من الأطفال.

نظام للدمج يتدرب عليه المعلمون:

نواجه في "شبكة حراس" هذه النظرة من خلال الأنشطة

التي نقوم بها، فهناك أشخاص لاستقبال الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والمدرسة مجهزة لمن يتحرك على كرسي متحرك، ومن يستقبله معلم مدرَّب على نظام دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، فيتم تحضير الطفل في "غرفة الموارد" حيث يتعامل فيها مع أستاذ واحد، ويتعلم فيها مهارات يكسر بواسطتها حاجز الخوف، ثم يتم إضافة أطفال آخرين إليه في الغرفة، وبعدها يذهب الطفل إلى الحصص العادية، حتى يعتاد وجود الأطفال الآخرين إلى جانبه، ثم ندمجه اجتماعياً مع أقرانه بواسطة أنشطة اللعب وفي الفسح بين الحصص، ثم وبحسب مستواه والأفضل بالنسبة له، يتم إدماجه كلياً أو جزئياً، بحسب نقاط القوة والضعف لديه وليس بحسب تصنيفه في التشخيص.

دمج أطفال الاحتياجات الخاصة في مدارس حرّاس

حقيقة، في العمل مع أطفال الاحتياجات الخاصة أنت بحاجة إلى الاختصاصي من أجل أن يضع التشخيص والخطة الفردية لحالة الطفل. بينما رعاية الطفل وتعليمه يقوم على أشخاص لديهم الدافع للعمل مع الأطفال ومعلّم متميز، لتطبيق تلك الخطة.

وبذلك نستطيع دمج أطفال الاحتياجات الخاصة في المدرسة العادية بتدريب كادر المدرسة وتهيئة البيئة المرحّبة به فيها، وهذا ما نعمل عليه في مدارس حراس حتى استطعنا استقبال 13 طفل وطفلة من ذوي الاحتياجات الخاصة في "مدرسة لحن الحياة"، و3 أطفال في "روضة حلم الطفولة". (بحسب تقرير نصف السنوي -حزيران ٢٠١٦)

العدالة هي المساواة في الحقوق:

ومن جانب آخر فإن تكلفة تعليم طفل احتياجات خاصة تعادل تكلفة تعليم طفلين عاديين، ويمكن تفهم قرار أصحاب القرار في تفضيل العمل على تعليم الأطفال العاديين، خاصة عندما تكون الموارد محدودة كما في ظروف الطوارئ الحالية.

ولكن القرار في شبكة حراس يعتمد على مبدأ العدالة في تقديم الخدمات. وبما أننا نتوقع أن قلة من مقدمي خدمات التعليم سيعملون على تعليم طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة، بينما هناك عدة جهات لتعليم الأطفال العاديين.

فالعدالة تقتضي إزالة العوائق أمام طفل غير نمطي التطور للحصول على حقوقه، حتى لو لم يحقق هذا المساواة مع أقرانه من أصحاب النمو النمطي، لأن الهدف ليس تقديم الخدمات فحسب وإنما ضمان حصول الجميع، بمن فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، عليها.

العمل في الظروف الصعبة:

إن النجاح في إيجاد حلّ لمشكلة ما، هو أكثر ما يزود العاملين بالدافع للاستمرار:

كان من أكثر المواقف التي أثرت فيّ هي قصة طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة، شاركني بها فريق الاستجابة، وهي قصة طفل حجبه أهله في البيت لمدة تسع سنوات خوفاً عليه من السخرية أو الأذى التي قد يتعرض لها من المجتمع، ثم استطاع الخروج من البيت إلى المدرسة بمساعدة الفريق، ثم حصل على فرصة للعب في الحديقة. لن تستطيع أن تتخيل ردة فعله لأول مرة يركب فيها الأرجوحة! إن شعور الطفل في هذه العشر ثوان لا يقدر بثمن.

الجميع يستطيع المساعدة:

إن مواقف الناس من الإعاقة تؤثر دوماً على كيفية تعاطيهم مع ذوي الاحتياجات الخاصة. نستطيع مساعدة الطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة إذا تذكرنا أن لديه احتياجات مماثلة لاحتياجات الأطفال الآخرين: كالمحبة والأصدقاء واللعب والمسؤولية والعمل والإحساس بالقيمة.

ما العمل ..

جلال مراد

في سلسلة مقالات تحت عنوان "ما العمل" سوف تنشرها طلعنا عالحرية ابتداءً من هذا العدد، يحاول الكاتب "جلال مراد" أن يجيب عن سؤال ما فتئ يلح على السوريين في هذه المرحلة، نتيجة انعدام الحيلة وعدم وضوح الطريق ، وتحييد السوريين عن دائرة الفعل .

"ما العمل" بمثابة دليل عمل يضع الناشطين العاملين في الحقل المدني على الطريق المناسب والذي يضمن للسوريين قوانينهم على الدولة بمؤسساتها مهما كان شكل السلطة المستقبلية لسورية، سواءً أكانت فدرالية أو جمهورية أو برلمانية أو تحت وصاية أو موحدة أو غير ذلك من الأشكال .

لا يشترط البدء بهذا الدليل بعد سقوط النظام أو وصول البلد إلى حالة من الاستقرار، إنما يمكن البدء به مباشرة. ويتميّز هذا الدليل بنقطة قوة تفتقدها مشاريع الحل الأُخرى بأنه لا مركزي ولا يشترط تنسيقاً كبيراً بين المناطق السورية المترامية الأطراف، يمكن البدء به من قرية صغيرة وصولاً للمدن الكبيرة ومن أي مكان على الأرض السورية سواء ما كان منها تحت سيطرة النظام أو في المناطق غير الواقعة تحت سيطرته.

يتكون دليل العمل من أربعة أجزاء من المهم للفاعل الاجتماعي والناشط المدني أن يلم بها جميعاً، وتشمل مقدمة نظرية تشرح توزع القوى الواقعية ومسارات اندفاعها وتفاعلها مع بعضها، وجزء ا يتعلق بنظام البلديات يتضمن خطة لتنظيم المناطق من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وإرساء قواعد العدالة والقانون والمساواة، وجزءاً ثالثاً يتضمن نظاماً مبتكراً يسمى المقايضة المنظمة يقدم حلاً فعالاً وممكناً لنُدْرة النقد ويسرع عمليات التبادل بحيث يرفع مستوى دخل الفرد والجماعة، وجزءاً رابعاً يتعلق بطرق تشكيل فريق عمل متماسك عبر طرح أهم المعيقات والحلول لتلك المعيقات التي تمنع تعاون فريق العمل لتحقيق هدف ما .

قراءة مفيدة وممتعة نتمناها لكم.. وتابعونا في الأعداد القادمة.

" تضخّم الفكر النظري على حساب اضمحلال الفكر العملي، أوقع السوريين بتوهان لحظة العمل".

من الواضح بعد مرور هذه السنوات أن هناك استعصاء في التقدم وتحويل مقولات الانتفاضة إلى واقع مجسد. إن انعدام الوسيلة الواضحة والمنهجية، وافتقاد الاستراتيجية العامة للثورة جعلها في مهب الريح وانطبق عليها القول: "من لا يمتلك برنامجاً فإنه سيكون مرحلة في برنامج الغير".

وهذا ما تم. ففقدان البرنامج الوطني الثوري الواضح جعل الناشطين يتعلقون بالمتاح، والقريب. فخيل إليهم أن هذه الدولة ستساعدهم، وتلك المنظمة ستنقذهم. غير أن الأمر تم دوماً على نحو مختلف. فقد استخدمتهم الدول وحرفتهم المنظمات عما يأملون، واستهلكت جل طاقاتهم في ملاحقة السراب.

بات من المهم للسوريين وضع استراتيجية ثورية واضحة تخط الطريق وتوحد الجهود وتصل بهم بعد طول تقهقر، وانتكاس ومحاولات فاشلة يحدوها الحماس.

ولكن ما هي السمات العامة لهذه الاستراتيجية؟

الضوء والعتمة:

كانت الطريقة خلال السنوات المنصرمة تتلخص في مناهضة النظام، ومحاربته، إما بالمظاهرات أو الاعتصامات، ووصل الأمر لاستخدام القوة. كما تم القيام بالعديد من البيانات والجهود الدبلوماسية لتحقيق هذا الغرض. مخرجات بعض هذه الطرق من الممكن أنها كانت مفيدة بداية الانتفاضة، لكنها حتماً خلال هذه الفترة والفترة اللاحقة لم تعد تجدي نفعاً.

كانت تتلخص كل هذه الطرق وإلى الآن في محاربة الظلام، ولعنه، والترصد لكل محاولاته في إخماد الإرادة الشعبية في الحرية والكرامة والسيادة.

ما حصل وسيحصل منطقياً، وعملياً في هذه الطريقة من النضال أن الجهود كلها سترتهن للظلام وأساليبه، وسيدخل النظام المعارضين له في ساحة يتقنها، وسيجد المنتفضين أنهم بحكم قانون الفعل ورد الفعل يرتهنون لأدوات ليست إنسانية ولا صالحة.

المناسب، وخصوصاً في هذه المرحلة، العمل على الضوء وليس محاربة الظلام. لأن تقدم النور بشكل حتمي سيكون على حساب اضمحلال الظلام. إن فك الارتباط، والانعكاس الشرطي النفسي عن النظام أمر جوهري لتحقيق هذه الغاية. العمل على النور يعني في تجليه الواقعي صناعة نظام صحي قائم على مبادئ قبول الآخر الحرية والكرامة، والإبداع والإنجاز. إن كل جهد يثبت أركان النظام الجديد يعني في الجهة المقابلة انحسار للنظام السابق.

سمات النظام الجديد:

إن سمات النظام الجديد تحددها أهدافه التي نطقت بها حناجر السوريين: الحرية، العدل، الكرامة. هذه الأهداف العامة تحتاج إلى بسط في الواقع. هذا البسط لم يتم إلى الآن فكرياً، وحتماً لم يتجلّ سياسياً ببرامج واضحة ومحددة. كل ما قام به السياسيون في هذه المرحلة هو الحومان حول هذه الشعارات، مستعينين ببلاغات خطابية وشعارات وحماسة، غير أن مبدأ "كن فيكون" ظهر مرة واحدة في تاريخ العالم، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف لمجرد الرغبة بها.

إن بسط هذه الأهداف في الواقع وتحويلها لبرنامج عمل واستراتيجية لها مراحل للإنجاز يحتاج أيضاً فهماً للواقع، وفي أي مرحلة من مراحل التطور الإنساني هو الواقع السوري الآن. وما الأدوات المناسبة للانتقال بهذا الواقع، وما الموارد المعرفية، والمادية والتنظيمية المناسبة التي تناسب عملية التحول نحو الهدف العام. هذا الفهم المطابق للواقع من شأنه أن يكون الأرض الصلبة، والأساس المتين الذي يمكن من خلاله بناء صرح لنظام جديد في سوريا على الأقل.

للأسف تم تصور الواقع من قبل النخب وفهمه عبر نظاراتهم الأيديولوجية، هذا الفهم المشوه جعل تصور الواقع عند كل تيار إيديولوجي مختلف كل الاختلاف عن التصور لدى التيار الأيديولوجي الآخر. إن هذا العماء أدى لنشوب معارك معطلة لأي جهد إيجابي بين هذه التيارات.

ويبقى السؤال كيف هو شكل الواقع وما سماته ومحركاته وأين هو بالنسبة لسلم التطور الإنساني؟

بداية الطريق:

من المهم عند محاولة فهم الواقع أن نخلع النظارة الأيديولوجية، سواء أكانت تلك النظارات تمثل أيديولوجيا

البقية في صفحة 11.....

حكاية قدسيا الأخيرة

علي فاروق

اقتربت الساعة من السادسة صباحاً، بدأ سكان المدينة يسمعون إطلاق الرصاص، كانت الأصوات تتركز في منطقة "الخياطين". علمنا من أصدقائنا المرابطين هناك، أن الجيش بدأ محاولة لاقتحام "الخياطين"، ما سيعني سقوط المدينة بكاملها، فيما لو تحقق له ذلك.. تصدى (15) مقاتلاً، بأسلحة خفيفة، للجيش المقتحم، وكبدوه أكثر من (50) قتيلاً وجريحاً، وأسروا جندياً.. فبدأت المدفعية، والدبابات قصفاً عنيفاً استمر حتى المساء..

بعد بيومين بدأت محاولة الاقتحام الثانية، هذه المرة كان محورها منطقة "العيون"، في بلدة الهامة الملاصقة لقدسيا..

استشعر السكان الخطر المحدق؛ فالواضح أن هذه المعركة لن تكون كسابقاتها، وقد أيقن الجميع أن النظام عازم على تصفية ثورة المدينة، وأن "الهدنة" التي وافق عليها الثوار، وقبلوها مرغمين لثلاثة أعوام سابقة، استنفدت أهدافها..

مدينة قدسيا وبلدة الهامة كانتا من أولى المناطق التي وقعت اتفاقية "مصالحة وطنية"، كان ذلك ربيع العام 2013، في ذلك الوقت طرح المسؤول عن ملف "المصالحات" العميد "سالم العلي" خيارين: إعادة اقتحام المنطقة عسكرياً، واسترجاعها إلى حضن النظام، ولو مدمرة، أو القبول بتسوية، وإبرام "هدنة" يتعهد فيها الطرفان بعدم القيام بعمل عسكري في المنطقة، وتحتفظ فيها الأطراف بمواقعها العسكرية، ومواقفها السياسية. ورغم معرفة الثوار أن النظام يسعى لغايات، وأهداف غير معلومة، وأن "الهدنة" لن تكون لصالحهم، إلا أن موازين القوى في المنطقة، باعتبارها محاصرة، وليست لها طرق إمداد، ولا تتصل مع أي من المناطق المحررة، ووقوعها على مقربة من "قصر الشعب"، في موقع استراتيجي، ملاصق لمساكن "الحرس الجمهوري"، التي تشكل أحد أكبر خزانات النظام البشرية، فلم يكن بد من قبول العرض، والسير في "المصالحة"، أملاً في الحفاظ على "حريتهم" التي نالوها بتضحية أبنائهم، في انتظار تبدل الموازين مستقبلاً..

وقد تبدلت الموازين بعد ثلاث سنوات فعلاً، خريف العام 2016، لكن على خلاف ما تأمله الثوار، كما تبدل مسؤول الملف أيضاً..

حل العميد "قيس الفروة" مسؤول الأمن في الحرس الجمهوري، محل العميد "سالم". وأعطى العميد "قيس" أوامره بحصار المنطقة، وسكانها بشكلٍ كامل، وعزّز قوات الجيش في محيطها، ووضع الثوار أمام ثلاثة خيارات..

مع تصاعد الاشتباكات الأخيرة، بدأ الأهالي حراكاً شعبياً، هو الأول من نوعه، حيث بدؤوا يتجمعون يومياً في ساحة "العمري"، الساحة الرئيسة، التي شهدت أضخم المظاهرات السلمية عام 2012.. كانوا جميعاً يدركون درجة الاستعصاء، والخطورة التي وصلت إليها الأمور، لذلك أرادوا اتخاذ مبادرة، لتجنيب مدينتهم الدمار، وحفظ أرواح السكان والمقاتلين، وحملت المبادرة عنوان: "لا للحرب.. نعم للسلم".

شكل ذلك الحراك لحظةً مفصليةً في تاريخ ثورة المدينة؛ رغم أن مؤيدي النظام، وعملائه استغلوه لتشويه صورة المدينة وثوارها، وتحريف مشهد الرأي العام بدأ يتشكل، والذي اتجه لقبول خيارات مخالفة لرغبات الثوار والمقاتلين. ومع ذلك كان رأيي، أن الحراك أمرٌ إيجابيٌ ومطلوبٌ، وربما مثل منجزاً أيضاً، ما كان له أن يتحقق لولا الثورة، وتضحيات الثوار. قد أكون مخطئاً طبعاً، وسيخالفني الكثير من الأصدقاء بالتأكيد، ومع ذلك تبقى قناعتي أن الثورة، تهدف بالأساس لتمكين الناس من ممارسة حقهم في الحرية والتظاهر والتعبير عن الرأي، ودعمهم في تجاوز الحظر المفروض على الفضاء العام، والنشاطات العامة، ومساعدتهم على التخلص من القيود السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمعانيها ومستوياتها المختلفة، والعمل من أجل إتاحة الخيارات، وخلق الفرص لتحديد اتجاهات ومسارات حياتهم، والأهم أن الثورة التي خرجنا من أجلها، هي ثورة حياةٍ وحريةٍ قبل أي شيءٍ آخر، وليست ثورة موتٍ وحروبٍ خاسرة، ولا ثورة "هدنٍ" و"تسوياتٍ"..

من المؤكد بالطبع أن حراكاً شعبياً مماثلاً، يستحيل تصوره في مناطق النظام، إذ أن سحقه والمشاركين به أمرٌ محسومٌ، وهذا بحد ذاته يمثل نصراً للثورة والمقاتلين، وهذا ما يمنح أيضاً أبعاداً ودلالات ومعانٍ حقيقية للمناطق المحررة، ومفهوم الثورة فيها.

في الوقت الذي كان فيه "أبو عدنان" و"أبو أحمد" و"عبيدة" وغيرهم من قادة المجموعات، يتقدمون الصفوف، ويوجهون مقاتليهم "أبو عاصم"، "حفص"، "أبو مأمون"، "أبو رامي"، "أبو السمر"، "محمد أبو خالد"، وغيرهم من المقاتلين اليافعين الذين تفتحت عيونهم على الثورة، ولم يكادوا يَخْبُروا من حيواتهم القليلة إلا السلاح، والحرب.. وفي الوقت الذي كان جميعهم يَصِلون الليل بالنهار، مرابطين، يصدون قوات الجيش، والميليشيات المتعددة، ويواجهون البراميل وصواريخ الفيل والمدافع والدبابات، وهم عازمون على القتال حتى الرصاصة الأخيرة، تخاذل مسلحون آخرون، فيما انشغل بعضهم الآخر بالسرقة..

وفي النهاية كانت للأهالي كلمتهم..

مهما استمرت الحرب، وطالت المعركة، وصمد المقاتلون، فالنتيجة محسومةٌ، والدروس المستخلصة من مدينة "داريا"، وما انتهى إليه حالها، باتت حاضرةً في الأذهان، بقوة..

"العين ما بتقاوم المخرز"، قال بعض الأهالي الخائفين، "تجاوزات الثوار وأخطاؤهم هو اللي وصلنا لهون" ردد آخرون، "ما عادت معركتنا ضد النظام، صارت حرب ضد روسيا وإيران، يعني حرب عالمية!" أضاف فريقٌ ثالث..

في إحدى الأمسيات، استوقفنا أحد المدنيين ليسألنا عن قرارنا، ودار حوار.. قال صديقي المقاتل للرجل: إذا قبلنا عرض "الفروة"، وطلعنا على إدلب، بتأمنوا على حالكن من النظام؟ فأجاب الرجل: أنتو ولادنا وأخواتنا، ونحنا ما بدنا ياكن تطلعوا، بس إذا ضليتوا فيكن تمنعوا عنا البراميل؟..

لخص كلام الرجل الخيارات المظلمة القادمة..

أواخر صيف العام 2012، اقتحم النظام مدينة داريا، وارتكب فيها مجزرة مروعة، وبعدها بأيام قليلة، اقتحم مدينتنا قدسيا، والهامة، وقتل فيهما عدداً لا نعلمه، حتى يومنا هذا..

نهاية العام 2012، مطلع العام 2013، بدأ النظام حملة عسكرية على مدينة داريا، واستمرت ما يقارب أربع سنوات، سُجِلت باعتبارها المعركة الأطول والأشرس، والأهم حتى الآن..

فيما فاوض النظام ثوار قدسيا، والهامة، مطلع العام 2013، وفرض عليهم "هدنة" طويلة..

خريف العام 2016، اجتمع مقاتلو مدينة داريا، ومقاتلي مدينتي قدسيا والهامة على أرض محافظة إدلب "المحررة"..

وانتهت الحكاية..

25 /11 اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

المحامية دعد موسى

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1999 يوم 25 تشرين الثاني اليوم الدولي للقضاء على العنف ضدّ المرأة. تخليداً لنفس اليوم من سنة 1960 حين اغتيلت الأخوات ميرابال، الناشطات السياسيات، في جمهورية الدومنيكان، حيث سُجّل مقتلهنّ كأعتى أنواع العنف الموجه للمرأة.

وقد اعتبر هذا التاريخ، صرخةً عالمية تندّد بالعنف ضدّ النساء.

وبادرت الأمم المتحدة منذ عام 1991 إلى تخصيص مدة محدّدة من كل عام من 25/11 إلى 10/12 تنظم فيها حملات عالمية لمكافحة العنف ضدّ المرأة تسلّط فيها الأضواء على هذه الظاهرة من كافة جوانبها، واستنباط ما يلزم من وسائل وتحريك كل الإمكانيات المتاحة للقضاء عليها.

أصدرت الأمم المتحدة عام 1993 الإعلان بشأن القضاء على العنف ضدّ المرأة، ووفقاً للإعلان يعني تعبير "العنف ضد المرأة": أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس، ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

وجاء في المادة 2 من الإعلان تحديداً لأشكال العنف وبدون حصرها؛ حيث يمكن أن تضاف إليها أي أفعال تعتبر من قبيل العنف وتسبب أذى للنساء مهما كان نوعه:

أ. العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة، بما في ذلك الضرب والتعدي الجنسي على أطفال الأسرة الإناث، والعنف المتصل بالمهر واغتصاب الزوجة، وختان الإناث وغيره من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة، والعنف غير الزوجي والعنف المرتبط بالاستغلال.

ب. العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع العام بما في ذلك الاغتصاب والتعدي الجنسي، والمضايقة الجنسية والتخويف في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية وأي مكان آخر، والاتجار بالنساء وإجبارهن على البغاء.

ج. العنف البدني والجنسي والنفسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه، أينما وقع.

وتركز المادة 3 من الإعلان على الحقوق الأساسية الواجب تمتع النساء بهن دون أي تمييز.

أ. الحق في الحياة

ب. الحق في المساواة

ج. الحق في الحرية والأمن الشخصي

د. الحق في التمتع المتكافئ بحماية القانون

هـ. الحق في عدم التعرض لأي شكل من أشكال التمييز

و. الحق في أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية

ز. الحق في شروط عمل منصفة ومواتية

ح. الحق في أن تكون في مأمن من التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة.

وتلزم المادة 4 الدول أن تدين العنف ضد المرأة، وألا تتذرع بأي عرف أو تقليد أو اعتبارات دينية بالتنصل من التزامها بالقضاء عليه، وأن تدرج في القوانين المحلية جزاءات جنائية أو مدنية أو جزاءات عمل إدارية بحق مرتكبيه، وتؤمن للنساء تعويضاً عن الأضرار، وأن تفتح فرص الوصول إلى آليات العدالة أمام النساء، وأن تتاح لهنّ سبلاً عادلة وفعالة للانتصاف من الأضرار التي تلحق بهن وأن تصوغ،على نحو شامل، النهج الوقائي وكل التدابير القانونية والسياسية والإدارية والثقافية التي تعزز حماية المرأة من جميع أشكال العنف وتكفل أن لا يتكرر إيذاء المرأة بسبب وجود قوانين وممارسات تقليدية وأي أشكال تدخّل أخرى لا تراعي نوع الجنس.

وقررت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في قرارها 1994/45 في 4 آذار تعيين مقرر خاص معني بالعنف ضدّ المرأة، تتلقى معلومات عن العنف المرتكب ضدّ النساء وأسبابه وعواقبه من الحكومات وهيئات المعاهدات والوكالات المتخصصة والمقررين الخاصين الآخرين ومن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وأن تستجيب بفعالية لتلك المعلومات، وتوصي بتدابير وسبل ووسائل على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية للقضاء على جميع أشكال العنف الموجه للنساء وأسبابه، ولمعالجة عواقبه، وتحيل مناشدات ومراسلات عاجلة إلى الدول بشأن حالات عنف مزعومة ضد المرأة.

وأطلقت منظمة العفو الدولية في العام 2004 حملة عالمية لوقف العنف ضدّ المرأة. أسهمت الحملة في النجاحات التي حققت عدداً من التغييرات التشريعية والتغييرات في السياسات المتبعة على المستويات الوطنية، فضلاً عن أنها ساندت الجهود التي بُذلت على الساحة الدولية لاعتماد قراري مجلس الأمن 1325 و1820 المتعلقين بالمرأة والسلام والأمن.

في آب 2008 قدم الأمين العام للأمم المتحدة للدورة 63 للجمعية العمومية تقريراً مفصلاً عن القضاء على الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بجميع مظاهره.

وتوالت الفعاليات والمؤتمرات بهدف تسليط الضوء على العنف ضد المرأة ومكافحته. ولكن الحقائق تشير إلى أنه مستمر ويتفاقم ويشكل وباءً عالمياً، وهو ناجم عن التمييز ضد المرأة قانونياً وعملياً، وكذلك عن استمرار نهج اللامساواة بين الجنسين.

في أيار 2011 تم توقيع اتفاقية المجلس الأوربي (اتفاقية اسطنبول) حول الوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما.

وفي 25/11/2016 تم إطلاق حملة الأورو-متوسطية لمناهضة العنف ضد النساء

وحسب الإحصائيات تتعرض أكثر من 70% من النساء في حياتهن للعنف، وأن 35% من النساء والفتيات على مستوى العالم تعرضن لنوع من أنواع العنف الجنسي، وفي بعض البلدان تتعرض 7من كل 10 نساء لسوء المعاملة. و يقدر عدد النساء اللواتي تزوجن ولم يزلن صغيرات بـ 700 مليون امرأة، منهن 250 مليون تزوجن دون سن الخامسة عشر. ومن المرجح ألا تكمل الفتيات اللواتي يتزوجن تحت سن الثامنة عشر تعليمهن، كما أنهن أكثر عرضة للعنف المنزلي ومضاعفات الولادة.

المحاكمات العادلة في التشريع السوري

المحامي ميشال شماس

مع تطور الفكر الإنساني، تطورت فكرة العدالة واتسع نطاقها، ولاسيما بعد صدور الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي في الحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب، والتي أرست مجموعة من القواعد والمبادئ التي من شأنها تعزيز حماية حقوق الإنسان. ومن بين تلك الحقوق الحق في المحاكمة العادلة. وهو حق من حقوق الإنسان، ولا يخصّ القضاء الجنائي وحده بل يشمل القضاء بكل فروعه المدنية والجزائية، وهو لا يقتصر فقط على مرحلة المحاكمة، بل يشمل كذلك مرحلة ما قبل المحاكمة وما بعدها.

ومازال الالتزام بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة التي نصّت عليها اللوائح والاتفاقيات والمواثيق الدولية يشكل هاجساً ومطلباً لجميع المؤمنين بحماية حقوق الإنسان، وفي طليعتها المنظمات الدولية والوطنية، التي ترى أن الالتزام بمعايير المحاكمة العادلة شرط من شروط تأسيس دولة القانون اعتماداً على المساواة بين أفراد المجتمع، وحق من الحقوق الأساسية التي يجب، تضمنها الدساتير والتشريعات الوطنية، وتحميها لتأمين تحقيق العدالة عبر كافة مراحل وإجراءات التحقيق والمحاكمة ومكان تنفيذ العقوبة.

وعلى هذا أكدت المادة 10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "لكل إنسان على قدم المساواة التامة مع الآخرين الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة نظراً منصفاً وعلنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أي تهمة جزائية توجّه إليه". كما أكدت عليها المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: "من حق كل فرد أن تكون قضيته محلّ نظر منصف وعلني من قِبَل محكمة مختصة مستقلة حيادية منشأة بحكم القانون". كما تضمن العهد الدولي المذكور على الكثير من الحقوق التي تكفل إجراء المحاكمة العادلة. يضاف إليها مجموعة أخرى من المواثيق واللوائح الهامة التي صدرت عن الأمم المتحدة، فيما يتعلق بمنع التعذيب واستقلال السلطة القضائية والمحامين ومعاملة السجناء وغيرها من الصكوك والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها جميع الدول ومن ضمنها سورية، باعتبارها نصوصاً دولية متفقاً عليها، هدفها الأول حماية حقوق الأشخاص منذ لحظة القبض عليهم، وأثناء احتجازهم قبل تقديمهم إلى المحاكمة، وعند محاكمتهم، وحتى آخر مراحل الاستئناف والنقض.

ويمثل انتهاك هذه المعايير مبعث قلق كبير للناشطين والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم؛ لكون تلك الانتهاكات تشكل خطراً على حقوق الإنسان في حد ذاتها؛ ولأنها تساهم في وقوع شتى ضروب الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، بما في ذلك الزَّجّ بالأفراد في السجون، لأسباب تُدْرجهم في عداد سجناء الرأي والتعذيب، واستخدام العقوبات القانونية التي ترقى إلى حد التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة.

وعلى الرغم من أن السلطات السورية قد أقرت في دساتيرها المتعاقبة على احترام حرية الإنسان، ومنع التعذيب ونصت في قوانينها على المحاكمة العادلة، وأن لا جريمة بدون نص، وأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته واعتبار حق التقاضي والدفاع مصون، الإ أن كل ذلك بقي حبراً على ورق. فمن يطلع على الدستور السوري الصادر عام 2012 ودستور عام 1973 والتشريعات السورية، سيلحظ أنها اشتملت على الحق ونقيضه؛ فمثلاً اعتبرت التعذيب في دستور 2012 جريمة، لكن على أرض الواقع يجري التعذيب على نطاق واسع وممنهج في كافة السجون والمعتقلات الأمنية. وكفل الدستور حق التقاضي، ومنعته السلطة بنصّ قانون آخر، كما في حالة إنشاء المحكمة الميدانية التي تمنع المحامين من مراجعتها أو الترافع أمامها، ويمنع الطعن في قراراتها التي تصدر مبرمة. وكذلك الوضع في محكمة الإرهاب لايختلف كثيراً، حيث يجري استجواب المتهمين أمامها في ظروف بالغة السوء من قبل قضاة فاقدي الاستقلالية، ولا يسمح للمتهم بالحديث مع محاميه، ويتم استجوابه في كثير من الأحيان بدون محام، كما لا يسمح للمحامي بتصوير ملف القضية، يضاف إليها السطوة الكبيرة لعناصر الأمن والشرطة وتدخلهم في عمل المحكمة، وباختصار شديد فإن السلطات تسحب ما تعطيه من حقوق في بعض نصوص القوانين، من خلال انتهاكها ومصادرتها في بعض نصوص قانونية أخرى.

فلا يكفي النص في الدستور والقوانين على تلك المعايير على أهميته ما لم يترافق ذلك كلّه بمؤيدات جزائية تردع المخالفين لها من الحكام أو المحكومين على السواء، وما لم يترافق أيضاً مع نشر روح الحرية واحترام القانون لدى الناس أجمعين، وجعل تلك الروح حيّة على الدوام في قلوب الناس، فما قيمة النصوص والقوانين إذا خمدت روح الحرية واحترام القانون وحقوق الإنسان في قلوب الناس؟ هذه الحرية التي تعلو بالإنسان، ولا تحط من قيمته بالترهيب والتخويف.

باختصار، لا يمكن وصف محاكمة بالعادلة، إلا إذا التزمت المحاكمة كلّها، من بدايتها إلى نهايتها، بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة، مع توفر سلطة قضائية مستقلة ومحايدة، وعلى وجه الخصوص: منع التدخل الأمني في عمل القضاة والمحاكم.

هل تنجح تجربة(غا تشا تشا) في سورية ؟!

سامي الساري

لا يزال موضوع العدالة الانتقالية هو الشغل الشاغل للكثير من المنظمات الحقوقية والأفراد العاملين في مجال القانون، وحتى من غير المختصين بالقانون، كما حصل معي حين صادفت أحد الأصدقاء وهو خريج كلية تربية أطفال، ويقوم بإعداد مشروع عن العدالة الانتقالية والمحاسبة. فاعتبرت أنه من حقه كـ سوري متضرر من الأحداث الجارية أن يقدم ما يساعد في عملية المساءلة والمحاسبة. ولكني أتساءل هل من يقوم بإعداد هكذا مشاريع على علم ودراية بطبيعة المجتمع وتركيبته؟ هل هم على دراية أن معظم الشعب السوري لا يثق بالقضاء ومؤسساته، لأسباب يطول شرحها؟ هل لديهم معلومات عن القضاء العرفي أو المحلي، وتحديداً في المناطق ذات الطابع القبلي، والتي لا زالت تؤمن بفكرة الثأر والانتقام والاصطفاف وراء القبيلة أو العشيرة، وقتل المرأة بداعي "الشرف"؟ هل وضعوا بالحسبان كيفية كبح جماح الانتقام والثأر العشائري؟ أم أنهم سائرون على نهج "القائد الخالد" -رغم موته- في إهمال هذه المناطق باعتبار أهلها مواطنين من الدرجة الثالثة؟!

بالعودة إلى العدالة الانتقالية، فمع حدوث أي تحول سياسي أو انتقال ديمقراطي في الدول التي كانت تشهد نزاعات وحروبا وقمعاً وعنفاً واضطهاداً، يتطلع المجتمع بعدها للتعبير عن نفسه، ويشعر بأحقيته في تقرير وتحديد مصيره. لكن التفكير بالماضي يبقى عائقاً أمام ممارسة المجتمع لدوره الفعال، ولعل أبرز ما يشغل بال شعوب هذه الدول هو كيفية تطبيق العدالة الانتقالية ومحاسبة المجرمين، والتي لا تعني في أغلب الأحيان سوى المصالحة، والتي يترتب عليها معاقبة المجرمين وتعويض المتضررين. فنجد أن الكثير من الدول قد نجحت في عملية التحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية، وقادت إلى نتائج مذهلة وساهمت في تعزيز المسار الديمقراطي، وتكريس العدالة وسيادة القانون.. وإذا أخذنا مثالاً -لا على سبيل الحصر- التجربة الرواندية، وحاولنا تطبيقها في بعض المناطق في سوريا تحديداً، في ظل وجود نار خامدة تحت الرماد، فما أن تسنح الفرصة حتى تعود فكرة الثأر والانتقام، فنتوصل لنتيجة أنها تجربة مهمة، وجديرة بالاطلاع، ويجب الاستفادة منها في المناطق ذات الطابع القبلي، وحتى في غيرها من المناطق. فبعد أن وضعت حرب الإبادة الجماعية أوزارها، والتي أدت إلى إبادة حوالي المليون شخص في ثلاثة أشهر! استطاع الروانديون أن يتفقوا على حلّ خلافاتهم وذلك عن طريق إجراءات كان أبرزها تطبيق نظام "المحاكم المحلية للعدالة"، و تعرف هذه المحاكم المجتمعية باسم: "غا تشا تشا" وأنشئت في عام 2001م، من أجل مواجهة كم كبير من القضايا المتراكمة في النظام القضائي. وفي هذا النظام يقوم القضاة المنتخبون على الصعيد المجتمعي بعملية المحاكمة والبت بقضاياها. واعتمدت نظام المحاكم المحلية (في القرى) للإسراع بالعملية القضائية، والذي يفضي إلى تحقيق العدالة والمصالحة في رواندا، ويحمل مصطلح (غاتشاشا Gacaca) في اللغة الرواندية: (الحديقة)، حيث كان شيوخ القرية ومجتمعهم يتجمعون لحلّ مشكلة ما. ومن هنا فإنّ محاكم غاتشاتشا تتوافق مع محاكم القرى التقليدية القائمة؛ حيث كان يتم استدعاء المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية إلى القرى، وتوجّه التهم مباشرة من قِبل المشتكين، ويشرف على المحاكمات قضاة مؤهلون، ولكن من السكان المحليين. وأثبتت نجاحاً كبيراً، حتى إنها تفوقت على المحكمة الجنائية الدولية التي شكلتها الأمم المتحدة، والتي كان مقرها في تنزانيا، ومن جملة الانتقادات الموجهة لهذه المحكمة أنها لم تفلح إلا بإصدار 18 إدانة طوال 10 سنوات. وهذا ما يثبت أن هذه التجربة ستنجح في سوريا في المناطق ذات الطابع القبلي، لأن هذا النوع من القضاء موجود ولكن باختلاف بسيط أن القضاء العشائري إن صحت تسميته لا يعتبر قضاءً نظامياً، ولكن رسخ في العقل الجمعي لدى الأشخاص المنحدرين من أصول قبائلية أنه فعال وأسرع من القضاء النظامي، وأن "العارفة" أي الشخص الذي يحتكم عنده الأشخاص، أكثر فعالية من القاضي، ومن مميزاته أن يجبر الأشخاص على الالتزام بقرارته.

من وجهة نظري أعتقد أن التجربة الراوندية ستكون ناجحة في هذه المناطق بشرط أن لا يتم تكريسها كمؤسسة قائمة، لأنه لا بديل عن إنشاء قضاء مستقل وعادل يحفظ كرامة وحقوق السوريين والسوريات. ومن أجل الحفاظ على كل قطرة دم وروح ستزهق لاحقاً، نجد أنفسنا مضطرين للرجوع قليلاً إلى الوراء وتطبيق مثل هكذا محاكم، بإشراف مختصين بحقوق الإنسان، لنحافظ على ما تبقى من النسيج السوري الاجتماعي، والبدء ببناء دولة القانون والعدالة والمساواة.

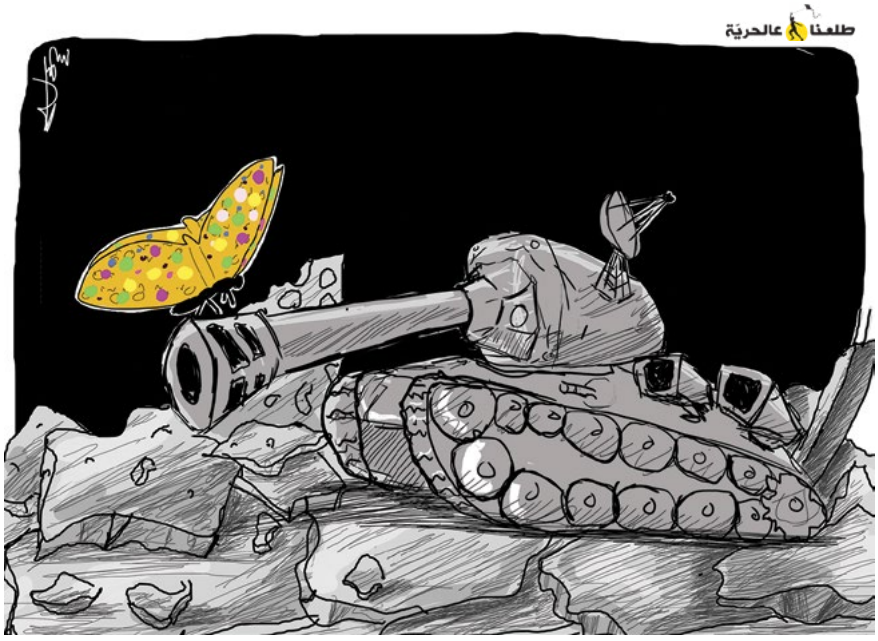

ما العمل ..

.... تتمة من صفحة 6

ماضاوية (على غرار الإخوان والحزب القومي السوري وغيرهما) أو نظارات حداثوية (على غرار الشيوعيين والعلمانيين وما بينهما).

سنلاحظ -إن فعلنا وخلعنا تلك النظارات- أننا سنرى بعد ذلك نسقين من المهم التفريق بينهما، لا بل إن التمييز بينهما هو البوابة التي نلج من خلالها لفهم الواقع كما هو:

النسق الأول: وهو النسق المشفوه الذي يتجلى بالبيانات والخطابات والتصاريح والمؤتمرات.. الخ

النسق الثاني: وهو نسق الأفعال والأحداث والصراعات الواقعية.

إن تمايز النسق المشفوه، عن نسق الأفعال عائد لازدواجية في العقل العربي، لن نتطرق لأسبابها الآن، لأنها مبحث تاريخي معرفي مستقل يدخل في باب تكوين العقل العربي. يكفينا في هذا السياق أن نُحيد جانباً النسق المشفوه، لأنه يعبر عن النظارات الأيديولوجية، ونلاحظ، ونسبر، ونحلل نسق الأفعال، فهو الحقيقة الفعّالة، العاملة، المؤثرة والتي تعيد تشكيل الواقع إثر كل نشاط.

الانفجار الأول:

أول ما يلفتنا في الانتفاضة هو انفجار المكون الإنساني في سوريا ضدّ النمط الواحد، ما حصل لقرون عديدة أن النظام الشمولي ضبط إيقاع البلد؛ ألغى التمايز، حول الشعب السوري إلى كتلة متجانسة شكلاً، وخلية واحدة تحتوي الجميع وتعمل بإيقاع واحد. عطل كل حالة صراع أو تعاون بين مكونات الشعب، سكن الحركة البينية بين هذه المكونات وفرض توجهاً عاماً، وثقافة عامة، ورغبات عامة. ذلك التماسك السكوني المحكم في اللحظة الأولى للانتفاضة انفجر، لتظهر دفعة واحدة الألوان من رحم الرمادي، والاختلاف من وهم التماثل، والتنافر والتجاذب من رحم الإحاطة الكلية الجامعة.

الواضح أن أي محاولة كانت في الأخذ بهذا المناخ الانفجاري نحو التوحيد، والتنظيم، والربط كانت محاولة فاشلة. محكوم عليها بالتمزق بفعل هذا الانفجار الخارج عن قبضة الهيمنة الشمولية.

بقي الانفجار يتوسع خلال السنوات المنصرمة، وخلال ذلك الانفجار بدأت الألوان تأخذ شكلها المكتمل، والاختلافات تبدي جوهرها. لا بل تبالغ -بحكم ردة الفعل والطاقة الانفجارية- في إظهار كيفها وسماتها الخاصة.

في هذه المرحلة الانفجارية لم يكن متاحاً حتى للتنظيمات أو الجماعات، أو الطوائف، أو الأعراق، لم يكن متاحاً للمكونات دون الوطنية، وما دون المكونات الوطنية جذب وتجميع مكونين أو ثلاثة بفعل الطاقة الانفجارية.

لكن هل دام الأمر على ما هو عليه في السنوات الأخيرة؟

يتبع..

حين تكون انتصارات الأسد لصالح ثورة الشعب

... تتمة من صفحة 3

قال حينها إن "الشعب الذي نحتله بات يشكل عبئاً علينا، فعلينا أن نبقى مسيطرين عليه، وعلينا أن نؤمن حياته وأمنه واقتصاده". وبالتالي أصبح التفكير في مخارج السلام حاجة إسرائيلية، حتى وإن كان سلاماً على مراحل أو سلاماً مشوهاً. لكنه يعكس مأزق الاحتلال. وقد كتبت سابقاً عن لحظة التفكير الإسرائيلية الحقيقية، وأستعيد اليوم تلك القطعة التي أراها لازمة في هذا المقام، فبيريس يستلهم أفكاره في هذا من السير توماس مور ومن كتابه "يوتوبيا"، بالذات حين يصف حال أمّة غزت أمّة أخرى، فباتت تعيش حالة طوارئ مديدة. يقول مور: "منذ أمد بعيد توجه هذا الشعب إلى الحرب ليكسب مملكة أخرى لمليكه، الذي ورث حقاً قديماً فيها عن طريق الزواج. وعندما غزوها وجدوا أن الاحتفاظ بها لا يقل صعوبة عن الحصول عليها؛ فرعاياهم الجدد إما في ثورة متصلة أو أن الغزاة الأجانب يهاجمونهم. وعليه وجد الأكوريون أنفسهم في حالة حرب دائمة، إما لمواجهة هؤلاء الرعايا أو للدفاع عنهم. وفي غضون ذلك باتوا يعانون بسبب الضرائب الفادحة. بينما الأموال تتسرب من مملكتهم. ودماؤهم تسفح من أجل الغير. والسلام بقي بمنأى عنهم كما كان من قبل. لقد أفسدت الحرب مواطنيهم بتشجيعهم إياهم إلى الميل نحو النهب والقتل. حتى تهاوت القوانين".

ما تقوله الكلمات أعلاه، عن دولة احتلال بقوة "إسرائيل"، تختلف عن الشعب الفلسطيني عرقياً ودينياً وثقافياً. فكيف هو الحال مع دولة الأسد، الذي لن يستطيع إعادة تركيب المجتمع من جديد، ولا جمع القتلة مع الضحايا في حارات واحدة ولا في مدارس واحدة ولا في دوائر دولة واحدة. فالإيرانيون والروس لن يبقوا في سوريا إلى الأبد، وفي النهاية لابد من أن يواجه السوريون السوريين في خارطة واحدة. لكن بعد ماذا؟

بعد أن أنهك الأسد مؤيديه، وحوّلهم مع الوقت إلى حطام إنساني، فاقد للقيم المجتمعية والإنسانية العامة. هو يحتاجهم هكذا في حالة الحرب، لكنه لن يتمكن من التعايش معهم في حالة السلم. وأوضاع المناطق الخاضعة لسيطرته في الساحل وحمص وحماة وغيرها خير دليل على ذلك، حتى طبيعة الجرائم والعلاقات الاجتماعية تقول هذا بصريح العبارة.

هكذا يبدأ الأسد بالتحول إلى مفيد للثورة السورية، وتصبح كل عملياته الإجرامية تصبّ في غير صالحه. وهذا هو مأزقه الحقيقي الذي لن يتمكن من الخروج منه في أي يوم من الأيام.

المرأة السورية : حرب ، تشرد و استغلال جنسي

حلا عدي رجب

غالباً ما تترافق الصراعات السياسية والنزاعات المُسلّحة في بلد ما مع ظهور أزمات إنسانيّة واجتماعية تؤثّر في حياة أشخاص غير معنيين غالباً بحركة التاريخ وما تتضمنها من صراعات، هذه الأوضاع الاجتماعية تحدث في الظلّ، ولا نستطيع تبين آثارها إلا بعد فترة من الزمن، مثل حالات التشرّد و الفقر، انتشار الأميّة، والاستغلال الجنسي تحت غطاءات عديدة.

لعلّ المرأة السورية تشكل دليلاً بارزاً خلال الحرب التي ما تزال مُستمرّة، وتفرض آثارها على نمط حياة النساء وتنزعهنّ من دورهنّ التقليدي إلى أماكن أشدّ ظلمة وقسوة، كاللاجئات في المخيمات، والنازحات في مناطق سيطرة النظام، واللواتي يعشن حياتهن تحت مظلة الفصائل المُسلّحة المتشدّدة، وحتى اللواتي وصلن إلى أوروبا هرباً من الحرب إلى حياة أفضل. فهل وجدت المرأة السورية حياة أفضل؟! أم أنّ السندان يحصرها بين النظام والفصائل المسلّحة؟!

تجد اللاجئات السوريات في مخيمات اللجوء أنفسهنّ عرضة للاستغلال من قبل متنفذين يتحكمون بمأواهنّ ومأكلهنّ، وحتى بالقوانين والسلطات التي تفرض عليهنّ، وخصوصاً النساء الموجودات هناك دون ربّ أسرة أو معيل لهنّ، حيث لا يقوين على مواجهات جشع أرباب العمل والشرطة، وحتى أولئك الذين يعملون على إغاثتهم بالمواد الغذائية والملابس، مقابل استغلالهنّ جنسياً!

لا يختلف الأمر كثيراً عن سابقه في مدينة اللاذقية التي يسيطر عليها النظام السوري حتى هذه المرحلة من مراحل الصراع، وفيها يقع مخيم "المدينة الرياضية" التي تسكن فيه عائلات هاربة من مناطق الصراع في الداخل السوري. تقوم على مراكز الإيواء مجموعة من الجمعيات التي تعمل على تأمين المواد الإغاثيّة والطبابة وورشات التوعية وأحياناً الأدوية، حيث يقوم البعض من المتنفذين هناك من عناصر الأمن والشبيحة وأصحاب العقارات باستغلال حاجة النساء الضعيفات مقابل الجنس، خصوصاً اللواتي جئن مع أطفالهن فقط إلى المدينة، و ذلك لتسيير بعض معاملاتهن الإدارية وأوراقهنّ الرسميّة وأوراق أطفالهن، وتأمين السكن والغذاء. وفي حالات كثيرة تكون المرأة مع طفلها في أحد المستشفيات الحكوميّة عرضة للاستغلال الجسدي من قبل العاملين هناك، وتبدأ هذه المحاولة من السؤال عن مكان وجود رب الأسرة، وغالباً ما يكون الجواب أنها لا تعرف أين هو زوجها أو والدها، فهو إمّا مُعتقل لا أحد يعرف مكانه وإمّا مقتول أو يقاتل.

تتعرّض النساء كذلك من أرامل عناصر الجيش لشتى أنواع الاستغلال بعد غياب مُعيل الأسرة، وحاجتها مع أطفالها لتأمين مأوى أو دخل مستقر؛ فتجد المرأة نفسها وحيدة عرضة للاستغلال حتى من قبل أهل الزوج المقتول في بعض الأحيان! في أحد الحالات وحيث كانت إحدى النساء تعيش مع أطفالها في غرفة بأحد الأحياء الفقيرة

والعشوائيّة في مدينة اللاذقية، وزوجها قضى في إحدى معارك الجيش، وبالرغم من ظروف العيش السيئة التي تعيشها مع أطفالها فإنّ والد زوجها قام بأخذ المعونات الغذائيّة التي تخصّها مع أطفالها!

من ناحية أخرى فإنّ تنظيم "داعش" يفرض في مناطق سيطرته الواسعة قوانينه وعاداته وعقوباته الخاصّة على من يخالف، حيث قام بإغلاق المدارس والجامعات ومنع تدريس المناهج الحكوميّة، وفرض "اللباس الشرعي" على النساء، ومنعهنّ من العمل أيضاً. وقد سُجّلت عدّة حالات من الجلد والرجم، وعقوبات الموت لنساء، وإيقاع جريمة ختان النساء، وممارسة كافة وأقبح أشكال الاستغلال الجنسي سواء في حالات "السبي" أو استخدام المرأة والجنس لاستقطاب المقاتلين من مناطق العالم، أو حتى بيعهنّ في أسواق علنيّة، أو إجبارهنّ على العبودية الجنسيّة. كما أنّ هناك الكثير من الفتيات اللواتي يرغبن في متابعة تعليمهن والعودة إلى جامعاتهن، لكن ذلك ليس متوفراً بسبب عدم السماح لهنّ بمغادرة المدن إلاّ بتصريح من التنظيم ومرافقة ذكر كوصيّ على هذه الأنثى، هذا التصريح الذي ليس متوفراً للنساء.

تزداد معاناة المرأة في ظلّ الحروب، حيث تصبح الجامع الوحيد لأسرتها والمُحافظ الوحيد على استقرار العائلة، وتكافح المرأة ما استطاعت من أجل البقاء ولو كان ذلك على حساب نفسها و حياتها. وفي تقرير لها ذكرت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" عام 2013 أنّ هناك أكثر من 54 ألف سيدة فقدن أزواجهن بسبب المعارك، أكثر من 40 ألف أمّ وما تبقى أرامل لم ينجبن أطفالاً بعد.

ولا شكّ أن هذه الكوارث ستلقي بظلها على مستقبل سوريا ومستقبل شعبها.

بورتريه:

نازك العابد بين مشروع الاستقلال وتحرير المرأة السورية

المحامية: منى أسعد

ولدت نازك العابد في دمشق عام 1887 من أسرة دمشقية، والدها مصطفى باشا العابد، كان والياً على الموصل في أواخر العهد العثماني، غير أنّ الأسرة نفيت إلى الأناضول خلال الحرب العالمية الأولى لموقفها المطالب باستقلال سوريا، فانتقلت نازك من مدارس دمشق، حيث كانت تتلقى علومها الأولى، إلى مدرسة الفردوس للمرسلين الأميركان في مدينة أزمير، لتتابع تحصيلها العلمي في المعاهد الخاصة للتعليم، بالإضافة إلى تعلم فنون التصوير والعزف على البيانو، مع اهتمام كبير بالتمريض والإسعاف، وأتقنت خلال ذلك الفرنسية والإنكليزية والألمانية بالإضافة إلى العربية والتركية.

بعد عودتها من المنفى، ودخول الأمير فيصل دمشق في سنة 1918، انضمت نازك العابد إلى "الحركة الوطنية السورية"، ثمّ أسّست "مدرسة لبنات الشهداء" وكتبت في مجلات "العروس" و"الحارس" و"لسان العرب" داعية إلى تحرّر المرأة ورفع مستواها وثقافتها.

وحين أسّست حكومة الملك فيصل جمعية "النجمة الحمراء" في سوريا أوكلت رئاستها للسيدة العابد، التي أسّست لاحقاً في عام 1920 جمعية "نور الفيحاء" لمساعدة ضحايا "الثورة السورية" وأصدرت في العام التالي مجلة "نور الفيحاء" أيضاً، للحضّ على تحرير المرأة والمطالبة بحقها في الانتخاب، وساهمت أيضاً في تأسيس "النادي النسائي الشامي". وحثت فتيات دمشق على التظاهر للمطالبة باستقلال سوريا، واستكتبت سيدات دمشق عرائض لتحقيق تلك الغاية.

منحت حكومة الملك فيصل في سوريا السيدة العابد رتبة نقيب في الجيش لمواقفها البطولية، كما أسندت إليها في 17 تموز 1920، الرئاسة الفخرية للجيش السوري نظراً لنشاطها الوطني والاجتماعي.

ومع دخول الجيش الفرنسي إلى سوريا لاحتلالها، كانت نازك العابد مع وزير الدفاع حينها يوسف العظمة في صفوف الفرقة التي خاضت معركة ميسلون 1920 حيث استشهد العظمة، فيما منح الملك فيصل العابد رتبة جنرال فخرية في الجيش السوري، لكن الحكومة الفرنسية نفتها لمدة عامين إلى اسطنبول.

واستمرت بنشاطها المقاوم للاحتلال الفرنسي بعد عودتها إلى دمشق عام 1922، فأعادوا نفيها ثانية إلى الأردن، ولم يسمحوا لها بالعودة إلى دمشق حتى تعهدت لهم باعتزال العمل السياسي، وفعلاً استقرت العابد في غوطة دمشق، وعملت بالزراعة، حيث فرضت عليها الإقامة الجبرية، وابتعدت عن النشاط قليلاً، حتى اندلعت الثور ة السورية عام 1925، فوجدت العابد طريقها لدعم الثوار في غوطة دمشق ومساعدتهم دون أن تظهر إلى العلن.

حين عُقد في دمشق المؤتمر السوري الأول الذي أعلن ولادة المملكة السورية وتنصيب فيصل ملكاً عليها عام 1920، حضر هذا المؤتمر محمد جميل بيهم من طرابلس ضمن من حضر من وفود بلاد الشام، وتعرّف على العابد التي كانت في أوج تألقها، ثم عاد في عام 1929 ليطلب الزواج منها، فقبلت وانتقلت للإقامة معه في بيروت عام 1930.

شكلت بيروت محطة جديدة في نضال العابد-بيهم الوطني بشكل عام، ونضالها من أجل تحرّر المرأة بشكل خاص، فأسّست عام 1932 "جمعية المرأة العاملة" و"ميتم أبناء شهداء لبنان"، كما أسّست مع زوجها عام 1933 "جمعية مكافحة البغاء"، التي اصطدمت مع التشريعات والقوانين التي حاولت سلطات الاحتلال فرضها، وكانت مشاركتها الأهم في المؤتمر النسائي العربي في القاهرة بتاريخ 12 تشرين الأول 1938، الذي عقد لدعم القضية الفلسطينية أثناء ثورة الكبرى "1936-1939". حيث تحدثت من ذلك المنبر عن خطر الصهيونية العالمية بخصوص تهويد فلسطين، وخطرها على كيانات المنطقة واقتصادياتها، كما تحدثت عن الدور البريطاني في دعم الحركة الصهيونية.

وبعد نكبة 1948 أسّست العابد بيهم في بيروت عام 1950 جمعية "تأمين العمل للاجئين الفلسطينيين"، بهدف إعداد اللاجئات الفلسطينيات للشهادة الابتدائية، وتعليمهن فنّ الخياطة والتطريز، والضرب على الآلة الكاتبة. حيث أفادت من خدماتها نحو 1700 طالبة فلسطينية حتى سنة 1959، وبلغ عدد منشآتها نحو 22 مدرسة وميتماً ومشغلاً. كما أسست عام 1957 "لجنة الأمهات اللبنانيات"، للعمل على رفع مستوى الأم اللبنانية في كافة مجالات الحياة.

ورغم كل هذا الزخم في النشاط والحيوية لم تتوقف العابد عن الكتابة والقراءة والمشاركة في الحياة الثقافية لمدينة بيروت حتى وفاتها عام 1959 عن عمر يناهز 72 عاماً قضتها في النضال والعمل المستمر لخدمة قضايا مجتمعها وقضية المرأة، مُشكّلة في ذلك الوقت المُبكر نموذجاً للمثقف العضوي بالمعنى الذي تحدث عنه "غرامشي" لاحقاً في تلك الفترة؛ مُثقف يربط بين وعيه وممارسته لخدمة قضايا الناس والمجتمع، حيث ربطت العابد بشكل وثيق بين نضالها الوطني لاستقلال سوريا في إطار بلاد الشام المعروفة خارج إطار "سايكس بيكو"، وبين نضالها ضدّ الجهل والتخلف بشكل عام، كما ربطت في ذلك الوقت المُبكر بين التحرّر والتنوير الديني وبين قضايا حريّة المرأة وحقوقها في المستويات الشخصية والسياسية، رافضة تنميط النساء وفق الأنساق الذكوريّة المُسيطرة في ثقافتنا، ورافضة فكرة تبعيتها للرجل.

ربما يُفسر هذا جانباً من مسألة إهمال الثقافة الذكورية في مجتمعنا لهذه القامة الشاهقة، التي عكست في مرآتها ضعفنا وعجزنا، كذلك رأت الثقافة الأيديولوجية في نازك العابد قامة خارجة عن الأنساق الأحادية لها، فتوافق الجميع على وأد هذه الصفحة المشرقة في تاريخنا، وفي أنظمتنا التي تشكلت خارج أي عقد اجتماعي.

الكتابة المؤنّثة: معصيةٌ لا تنتظر غفرانا!

لينة عطفة

الصوت هو حالة الانعتاق الأولى صوب الحياة، ثمّ كانت الكلمة، وحين أفكر بالكتابة بوصفها طريقة حياة بالنسبة لي، أعلى وأبعد من الشغف، تستوقفني الكثير من الحوادث التي جعلتني مراراً أحاول ترتيب أفكار حول الكتابة. ليس ما أكتبه أنا فقط، بل ما تكتبه الأنثى بشكل عام. وأقول الأنثى ليس لأنّ للكتابة جنس مذكر أو مؤنث؛ فللكتابة جنس الملاك، لكن منذ عصور ثمّة عنفٌ يفرض على الأنثى هويّة خاصة في كلّ شيء، بدءاً من تنفّسها وليس انتهاءً بطريقتها في التعبير عن نفسها في كل أنواع الفنون وليس الكتابة فقط.

الأنثى منذ البدء مُتهمة أوّلاً بالمعصية، ثمّ المكر والخداع والكيد والفتنة، ومنذ الاتهام الأوّل، الأنثى دائماً موضع شكّ وريبة، أُعدّت لها صورة نمطيّة تكرّست في الذاكرة الإنسانيّة على مرّ العصور، مذ أن خسرت تاج الألوهة، وحتى ثقافة الاستهلاك والتسليع الجسدي والروحي. لذا لطالما كانت المرأة تحت ضغوط القمع والمراقبة والوصاية: سلطة الأب، والأخ، والزوج، والابن، والمجتمع، وحتى هي وقفت ضدّ نفسها، إضافة لظلم الطبيعة ولعنة/ نعمة الحفاظ على النوع.

بعد كلّ ذلك الحصار وجدت الأنثى ألّا خيار أمامها لتعبّر عن وجودها سوى الالتفاف على واقعها، فكانت غامضة بكيانها وروحها، مُنغلقة على عوالم من الأسرار، منفتحة على عزلة خيالها ورغائبها وأكوانها، وهكذا بقيت عصيّة مُلغّزة، تشيطنها الذكورة وتغرق فيها بهوس منامي!

أضف أنّه وأمام كلّ ما يحدث في العالم فإنّ الإنسان يرزح تحت ضغوط هائلة: الاستبداد والتهميش والاستلاب الاستهلاكي للإنتاج والعمل، والحروب والقتل وو... والأنثى بوصفها إنساناً قبل كلّ شيء فإنّها تعيش هذا البؤس. تراه وتحاول أن تقاوم وتكافح في سبيل حياة أفضل، تحاول النجاة من كل هذا الجنون العبثيّ، وهنا تكون الكتابة شكلاً من أشكال مقاومتها ودفاعها عن وجودها.

الكتابة تجربة إنسانية تحتاج إلى الانفتاح على العالم والتجارب الفكرية والعاطفية والحسيّة، والكاتب يُثبت هويّته وبصمته الأدبيّة من

خلال التقاطه للتفاصيل ووعيه الخاص للواقع. وحين نقول "انفتاحاً وتجارب" نتذكر مباشرة أنّ الأنثى مُقيّدة أمام البحث والتجريب، مقيّدة في انفعالاتها من الداخل والخارج.. لذا في الغالب نجد لغتها ونصوصها ضبابيّة، لأنها تولد ليكون شرط حياتها أن تكون سرّاً (الحياء والصوت المنخفض والضحكة الناعمة والخوف وعدم التصريح أو المبادرة...الخ).

ينعكس كلّ ذلك الكبت في اللغة والنصوص، والكتابة تحتاج مساحة من الحريّة أضعاف ما يعيشه المرء في حياته، لذا حين تحاول الأنثى التحرّر فيما تكتبه فإنّها في البداية تحطّم قيود مُجتمعها وتدفع أثماناً قد تكون أكبر بكثير ممّا تستطيع تحمّله، فيخلق ذلك شروخاً في كيانها. وإذ تكتب فإنّ انعتاقها في اللغة يكون أقلّ ممّا هو عليه في الحياة، فتلجأ للموارية أو لمحاكاة صوت المألوف والدارج والذي هو تناص مع صوت المُذكر الأوّل التاريخي الذي هو بالضرورة كلاسيكي ونمطي، وهنا يكون الذكر أيضاً ضحية هذه المحاكاة.

المرأة تخوض عدّة تحديات في خلق هويتها اللغوية، أوّلها هو انعتاقها وتحرّرها من قيود التاريخ والدين والمجتمع وسلطة الذكر. وثاني هذه التحدّيات هو الخروج عن المألوف، ومحاولة ترسيخ بصمة أدبية خاصّة بها، واكتشاف مساحات جديدة في اللغة والخيال، تعرّف من خلالها الأنثى حين تمتهن الكتابة بوصفها هويتها الأولى وليس بوصفها عملاً جمالياً ثانوياً يُزيّن المرأة التي تطبخ وتنجب وتطيع. أمّا ثالث التحدّيات فيتمثّل في مجاراة أشكال الكتابة المعاصرة، وهذا تحدّ مفروض على كل الكتاب، لكنّه وفي عالمنا العربي يكتسب تعقيداً مُضافاً في خضم ما تعانيه الذات العربية من غياب وتغييّب.

أمام كلّ هذه التحديات وسواها يبقى الطريق طويلاً وشاقاً لكلّ أنثى تطمح وتسعى لأنّ تكون كاتبة، لكنه في النهاية يتجه نحو لغة تعترف أوّلاً وأوّلاً بالإنسان!

حين عجّ غبارها

بشرى البشوات

الجولان، التباسُ العلاقة بين الريح والتراب. شيءٌ من وخزِ المجازِ أو أمومة غاضبة للجغرافيا على ابنها التاريخ. رغبة ساديّة تستبد بالريح حين تطأ التراب وطْأ تلذّذ ونشوة، تلذّ الرغبة مولوداً تسميّه الغبار، كمثل امرأة ودّت من فرطِ ما رغبت أن تذرو حبيبها كرماد.

للجولان اسمان: الأوّل ساديّة الريح، والثاني مجاز الأزل. ويمكنني أن أضيف فرح الطبيعة بذاتها. ولدى البحث في الاشتقاق اللغوي لكلمة جولان نقع على هوّة بين الحقيقة والمجاز، حقيقة تخاتل اللغة، محمول ينقلب على الحامل، ولغة تورّطت بذاتها وتورّط معها المعنى.

تتصل المفردة "الجولان" بأجوال؛ وتعني البلاد التي يعجّ فيها الغبار. يحدث ذلك في الحقيقة حين يتغيّر مزاج الفصول، فيطوح بنا الصيف في غياهب الخريف، يتغير اتجاه الريح ويصير لها وجه محارب أشعث خرج الآن من الكهف. هنا تكمن ورطة اللغة في علاقتها بالحقيقة حين تمنح اللغة ذاتها للنسبي، وتخلع على الحقيقة ما كان لها من الكُلّي. فليس الجولان في الحقيقة بلاد الغبار، بل هو بقعة من أجمل البقاع السورية، تلك الهضبة التي أصلحت سوء الفهم بين السهل والجبل، تلك الطبيعة التي خرجت من ذاتها واستراحت في سرير موضوعيتها (التاريخ)، وفي تلك الصدفة الباذخة نبت ضلع جدي، وامتدّ سفح هويتي الأخضر على مساحة تقرب من 1860 كم2.

بعد حرب حزيران من العام 1967 أقدمت "إسرائيل" على ضم 1260كم2 من مساحة الجولان، أعادت منها 60 كم2 في إطار اتفاقية "فك الاشتباك"، هكذا صادرت إسرائيل ضلع جدي! وحين عاد سكان المناطق التي تمّت إعادتها بعد اتفاق "الهدنة" في العام 1974 رفضت سلطات النظام السوري عودة الأهالي إلى قراهم الواقعة على امتداد شريط الهدنة، وهكذا بقي ضلع جدي سجيناً لدى السلطات، وصار الجولان جرحاً في خاصرة الهويّة، وصار لهويتي ضلعها القاصر.

ثمّة خطأ جسيم في القرارات الدولية التي طالبت "إسرائيل" بالعودة إلى ما قبل العام 1967، خطأ أصاب الماهيّة، فكرت أنه يجب على الأمم المتحدة أن تعيد صياغة تلك القرارات وفق اللغة التالية: على "إسرائيل" أن تعود إلى ما قبل الضلع الأول للهويّة. لكنني عدلت عن فكرتي لأنّهم سيردون الدعوة بحجة عدم كفاية الجرح. كنت سأضمّن دعواي ما كان من دموع الجدات التي تكفي لرد احتمال العطش عن بحيرة بحجم طبريا، وما كان من صمت البغل، الصمت الذي دخل عقده الخامس، وما تزال ذاكرة جدي الميت يقطر منها كرز الجولان.

يَرِدُ اسم الجولان في العهد القديم، في كل من سفر "التثنية" وسفر "يشوع"، على أنه أحد مدن الملجأ الثلاث الواقعة على مصب نهر الأردن، مدن الملجأ هذه يلجأ إليها من أقدم على القتل الخطأ، وما أوسع الهوّة بين أن يكون المكان ملاذاً للغرباء وبين أن يكون المكان غريباً حتّى عن أهله الغرباء.

هذا المكان الذي خبّأ آلاف السنين في كهف الذاكرة، وشيّع أقواماً وحضارات، تركت أسماءها وانصرفت لتقول إنّها مرّت من هنا، ورحلت بكل ما حملت من الصخب. من العموريين إلى الآراميين

إلى الآشوريين والبيزنطيين.. إلى العرب المسلمين. ولم تغلق الدائرة بعد، حتى "كليوباترا" لم تشأ إلاّ أن تضوع ذاكرة المكان بشيء من عطرها.

يحفظ التاريخ للجولانيين أنهم قاتلوا ببسالة، خلال كل الحضارات والممالك التي قامت على أرضهم ضدّ الغزاة، وعلى وجه التحديد تلك القبائل اليهودية الزاحفة من الجنوب، ففي اللحظة الآرامية وفي عهد الملك (حزائيل) وابنه (هدد) تحوّل الجولان إلى خط أول في مواجهة تلك القبائل.

حين أعاد التاريخ نفسه في الثلث الأخير من القرن المنصرم كان التاريخ ذاته أول المنتهكين، وبعده انتهكت كبرياء الجغرافيا، وتحوّل أهل الجولان إلى نازحين، لم يُعيد لهم التاريخ ملك عربي نبطي اسمه عبادة، لكنه البغل الذي صمت طويلاً. وكأنّي بالتاريخ هنا يعيد طرح سؤال العلاقة بين الشعب ومن يفترض أنهم القادة، فثمّة شكل من العلاقة يحصن الجغرافيا ويحفظ هيبة التاريخ، وثمّة أخر يهدر دمّ الهويّة. لكن الذاكرة السريّة للشعب لا يمكن لها أن تنسى، فهي تمرّر ذاتها من جيل إلى جيل.

حين هبّت رياح الثورة في سوريا ووصلت إلى مناطق النازحين من أهالي الجولان أذكر أنهم أسموا إحدى التنسيقيات باسم "أبناء الجولان المُباع"، تلك كانت رسالة من عانوا من ظلم مركّب بوصفهم سوريين أولاً، وبوصفهم أبناء الجولان المسكوت عنه طيلة عقود ثانياً. أبناء إحدى مدن الملجأ الثلاث وفقاً للعهد القديم ما عاد لهم من ملاذ، من نزوح إلى نزوح، كلّما جدّ اغتراب أشعل ذاكرة حزنهم ورددوا من تراث الجولان أغنية شعبية تقول: "بكرا بنعاود لا تبكي يا عيني".

مشروع IMECE Vakt في تركيا لتطوير ودعم رواد أعمال سوريين

وائل موسى

بشرى سارة للسوريين في تركيا، بداية مشروع IMECE Vakti

في تجربة غير مسبوقة في تركيا للمساهمة في اندماج السوريين مع الأتراك، وسعياً لتطوير العلاقات الإنسانية والاقتصادية بدأت هابيتات مشروعها

IMECE vakti هو المشروع الأول من نوعه بخلاف المشاريع المنتشرة في دول الجوار السوري منذ بدء الثورة السورية حتى الآن.

اعتاد السوريين بشكل عام على انتشار مشاريع التدريب حول العديد من المواضيع المرتبطة بالثورة السورية بحسب تقدير الداعمين والمؤسسين لها، سواء كانت سياسية أو ثقافية أو صحية إلى جانب الإعلامية وغيرها، إلا أن أحداً لم يسبق أن ألتفت طوال هذه المدة التي تمر على السوريين بظروف قاسية في دول الجوار إلى الجانب المعاشي والاقتصادي من حياتهم.

التعريف ب مشروع IMECE vakti ومنظمة Hab-itat

من خلال التواصل واللقاء بالسيدة باشاك سارال وهي المنسق العام لمنظمة هابيتات ومديرة المشروع، أوضحت لنا المعلومات التالية:

(Habitat) هابيتات هي منظمة غير حكومية عمرها أكثر من 20 سنة، مقرها في إسطنبول ولدينا خبرة طويلة في مجال عملنا

نحن نعمل من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمدن والناس الذين يعيشون في المناطق الحضرية، والآن نقدم مشروع IMECE Vakti

وهو برنامج ضخم لدعم مهارات ريادة الأعمال وتطوير الأعمال للسوريين الذين يعيشون في تركيا في 14 مدينة مختلفة في تركيا

منذ ما يقارب العامين قررنا تقديم خدماتنا إلى السوريين والعمل معهم، ثم بدأنا في استقبال السوريين من مختلف المناطق في تركيا لحضور انشطتنا التدريبية المقدمة باللغة التركية، وعندما بدأنا في الحديث معاً شعرنا أن السوريين باتوا من أعضاء المجتمع التركي الجدد ويتوجب علينا إعادة النظر لتقديم خدماتنا المتوفرة مسبقاً لتكون باللغة العربية، وبذلك لن يكون المواطنون الاتراك او المتحدثون باللغة التركية فقط في هذا البلد هم من يمكنهم الاستفادة من خدمات جمعيتنا، هكذا ستكون خدماتنا متوفرة للجميع وبشكل خاص للسوريين

والآخرين المتحدثين باللغة العربية يمكنهم الاستفادة من خدماتنا أيضاً.

منذ سنة مضت بدأنا تصميم برنامج حيوي ضخم وهو Imece Vakti مستفيدين من برامج متعددة قدمناها للمواطنين الأتراك.

تضم برامجنا الابتكار وريادة الأعمال والمبادئ المالية والتكنولوجيا، وقمنا بتطوير مشروع Imece Vakti ليضم برنامج للقوى العاملة في المستقبل من اليافعين السوريين من الشباب والفتيات وبمحتوى آخر لرواد الأعمال المحتملين من المجتمع السوري

الشركاء

دخلنا في شراكة مع منظمات مختلفة لتنفيذ هذا المشروع، وشركائنا الحاليين المفوضية لشؤون اللاجئين UNHCR مع الهيئة الطبية الدولية MIC يقدمون لنا الدعم المالي لبرنامجنا، إلى جانب عملنا مع اتحاد الغرف التجارية وتبادل السلع في تركيا TOBB، وكذلك مع وكالة تنمية وتطوير جنوب شرق الأناضول GAP تحت رعاية وزارة التنمية التركية، بالإضافة إلى شراكة مع اثنين من المؤسسات الدولية مقرهما الرئيسي في بريطانيا، شباب الأعمال الدولي واكسنتر للشراكات الإنمائية.

سنقود البرنامج لمدة عامين في 14 مدينة مختلفة وهي:

إسطنبول، أنقرة، بورصة، أزمير، موغلا، قونيا، قيصري، أضنة، مرسين، هاتاي، غازي عينتاب، أديامان، شانلي أورفه وماردين.

لدينا أربعة مجموعات مختلفة من المستفيدين:

القوى العاملة المستقبلية، رواد الأعمال، بالإضافة لرجال الأعمال السوريين العاملين بشكل غير رسمي والعاملين بشكل رسمي أيضاً

بدأنا العمل على تقديم تدريباتنا بجانب تدريبات لمدربين باللغة العربية لفرق العاملين والمتطوعين في المنظمات السورية وجهات تقدم الخدمات للسوريين

لدينا رغبة في تقديم سوريين رواد أعمال ورجال أعمال إلى رواد أعمال ورجال أعمال أتراك وغيرهم من المتواجدين في تركيا، لذلك نعمل على بناء شبكة تواصل محاولين أن نكون بمثابة الجسر الواصل بين المجتمع الاقتصادي التركي مع المجتمع الاقتصادي السوري، وسنعمل على توفير الفرص إلى جانب القروض المالية، وفي هذه المرحلة نحن نعمل على كيفية تقديم التوجيه ثنائي اللغة من رجال أعمال أتراك لرواد الأعمال ورجال الاعمال السوريين

وأضافت السيدة سارال: "نحن بصدد تقييم الاحتياجات المالية لرواد الأعمال ورجال الأعمال السوريين لنستطيع تقديم حلول الدعم المالي لإنشاء الأعمال"

أهداف مشروع Imece Vakti

أهدافنا للعامين القادمين تقديم التدريبات لحوالي 10 آلاف شخص، سيكون 80% منهم سوريون، أيضاً سنعمل لدعم إنشاء 300 مشروع جديد

سنعمل أيضاً لدعم استدامة ونمو 300 مشروع عمل قائم حالياً، ونريد دعم السوريين الراغبين في إيجاد وظائف تناسب مهاراتهم وخبراتهم.

سبق أن نفذت منظمة هابيتات أولى تدريباتها خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني لمجموعة من السوريين في مدينة إسطنبول، وكنت أحد الحاضرين فيها، وقدمت لنا المنظمة دعوة لحضور المؤتمر السنوي لرواد الأعمال والمستثمرين في تركيا، حيث حضر مجموعة من كبار رجال الأعمال في المجتمع الاقتصادي التركي وبحضور وزيري الطاقة والموارد الطبيعية السابق والحالي وعدد من طلاب جامعات الاقتصاد.

وساهمت منظمة هابيتات في التشبيك ما بين الحاضرين من المستثمرين والمستشارين على السوريين الحاضرين في المؤتمر G3 forum

ونشرت المنظمة على حساب مشروع Imece Vakti في تويتر اعلان لبدء التسجيل للراغبين في الانضمام لبرنامج تدريب المدربين، ويشترط على الراغبين في الانضمام لهذا البرنامج أن يقدموا على الأقل تدريباً واحداً شهرياً في مناطقهم مع إعداد التقارير اللازمة حول التدريب

كما يتوفر حالياً إمكانية التسجيل على برنامج ورشات الأفكار المبتكرة لريادة الأعمال وهي الجولة الأولى في 14 مدينة تركية

ارتفاع أسعار الخبز في سرمين واسبابه

سرمين إحدى بلدات محافظة إدلب المتأثرة بارتفاع أسعار الخبز، وتستضيف عدداً كبيراً من النازحين رغم انعدام الأمان فيها.

في 8 نوفمبر/تشرين الثاني ألحقت الضربات الجوية أضراراً بالمخبز الذي يعمل لخدمة أكثر من 10 آلاف شخص في بلدة سرمين.

أسباب ارتفاع أسعار الخبز في إدلب

نقلاً من منشور الناشط الإعلامي المستقل مطيع جلال:

كثُر الحديث عن غلاء الخبز المفاجئ في سرمين بدأ الناس الحديث عبر صفحات النت، فهناك من اتهم القائمين على الخبز بالسرقة وآخر اتهمهم بالفساد وآخر عبّر بالألفاظ غير الائقة وهناك البعض ممن كتب شاكياً الأمر لله وجميعهم لم يتكلفوا عناء الذهاب للمجلس للسؤال عن الأمر.

بعد مراجعة المجلس تبين الآتي:

1_الخبز في سرمين كان مدعوماً من قبل منظمتين إحداهما أوقفت الدعم والأخرى مستمرة بالدعم.

2_المنظمة التي أبقت الدعم تقدم 50 طناً من الطحين.

3_المنظمة أشترطت لأستمرار دعمها أن تباع الربطة ب65 ليرة وبوزن من 950 غرام وحتى 1كغ.

4_الدعم المقدم لا يغطي إلا عشرة ايام او 12 يوم كحد أقصى.

بناءً على هذا سيباع الخبز لمدة عشرة ايام او 12 يوم بسعر 65 ليرة وباقي ايام الشهر ب175 الكلفة الحقيقة للخبز من دون أرباح وهذا يعني أن الأمر عاد كما كان ولكن بآلية جديدة في البيع و يذكر أن سرمين أصبح استهلاكها كبيراً بعد توافد النازحون إليها وفي بعض الأيام يتم خبز أكثر من 6طن باليوم والخبز يباع للجميع بسعر موحد.

ومن خلال الحديث مع السيد مطيع أوضح لنا أن الخبز في أغلب مناطق ادلب يتم دعمه بشكل جزئي

الربطة الغير مدعومة بوزن كيلوغرام تباع بين 175 إلى 200 ليرة سورية، فيما تباع ب65 ليرة تقريباً أوقات توفر الدعم.

الدعم غالباً يكون بإمداد المنطقة بمادة الطحين، وللوقود التأثير الأهم في ارتفاع الأسعار، يباع لتر المازوت حالياً ب300 ليرة رغم التلاعب فيه وعدم نظافته، حيث كان سعر البرميل الواحد في السنة الماضية بحدود 20 ألف ليرة ونتيجة المعارك واغلاق الطرقات وإعادة فتحها وكثرة الحواجز العسكرية بدأ ارتفاع سعره ليصل حالياً إلى 65 ألف ليرة، وبالرغم من أن سعر المصدر لم يتغير إلا أن كثرة الضرائب المفروضة من الحواجز ورفع تكاليف النقل أوصل الأسعار إلى هذه الحالة.

العجز التجاري السوري خارج الخطة الإعلامية للنظام

مستوى العجز التجاري السوري وصل ما يقارب 86.6%، والذي من المفترض ان لا يتجاوز نسبة 20%.

كرس الاعلام الموالي للنظام الاجرامي في سوريا صفحاته للحديث عن العجز التجاري في الدول التي يراها معادية له فقط.

العجز التجاري في الاعلام والاقتصاد

في ظل الغياب التام للتصريحات الحكومية حول البيانات الاقتصادية السورية لا يتوانى إعلام النظام السوري عن الحديث حول أي تصريح في أي دولة ساهمت بشكل أو بآخر في دعم توجه الثوار في سوريا، فتارة تتناول صحيفة الثورة الرسمية للنظام تصريحات امير قطر حول العجز التجاري الأول منذ أكثر من 15 عام، وتارة تتناول العجز الجاري في تركيا وغيرها، لتظهر الخبر الحقيقي الناتج عن شفافية في النظام الاقتصادي لتلك الدول بصورة مشوهة وكأنها على وشك الانهيار اقتصادياً.

معنى العجز في الميزان التجاري بشكل مختصر هو فارق قيمة إيرادات التصدير بالنسبة لقيمة المدفوعات في الاستيراد.

تناقصت عمليات التصدير من سوريا بشكل كبير خلال الأعوام الخمسة الماضية لترتفع في المقابل عمليات الاستيراد، ودخل الاقتصاد السوري في مرحلة توسع في العجز بالرغم من عدم وجود شفافية تبين المستويات الحقيقية.

كشف مصدر حكومي مطّلع على ملف الصادرات والمستوردات، أن العجز التجاري خلال العام الماضي قد بلغ نحو 1.3 ترليون ليرة

وبحسب المصدر الذي كشف لصحيفة الاقتصادي ومقرها في دبي، أن قيمة المستوردات التي دخلت سوريا خلال العام الماضي تجاوز 1.5 ترليون ليرة، في حين بلغت قيمة الصادرات ما يقارب 200 مليار ليرة فقط

العقوبات الاقتصادية وفقدان السيطرة على المعابر الحدودية البرية كان لها الدور الأبرز في تراجع الصادرات السورية

انخفاض الإنتاج وارتفاع التكاليف وسياسة دعم الاستيراد لتأمين المواد اللازمة كان لها الدور الأكبر

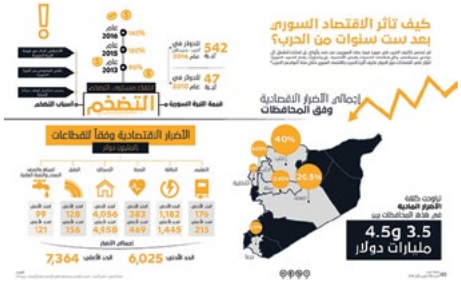

في العجز، على الرغم من انخفاض مستوى الاستيراد لما يقارب النصف عما قبل 2011 بسبب التغير الكبير في عدد السكان وانخفاض القدرة الاستهلاكية لدى السوريين.

كل ما سبق لا يشكل الا ملخصاً بسيط عن واقع انهيار الاقتصاد السوري

يحاول اعلام نظام الأسد إخفاء الحقائق في بيانات كاذبة كتحقيق نمو اقتصادي في عام 2015

أو من خلال اخبار حول زيادة الميزانية التي تحدثنا عنها سابقاً

مصدر الصورة المرفقة: "عين انفوغرافيك" أول مجلة عربية متخصصة بصحافة البيانات

رامي العاشق: جمعتُ نصوص كتابي "مُذ لم أمتْ" كمن يجمع أشلاءه

"التصفيق لا يقدّم شيئًا لتجربتي بعكس النقد"

غسان ناصر -طلعنا عالحرية

صدر حديثًا للكاتب والشاعر الفلسطيني السوري رامي العاشق، كتاب نثري بعنوان: "مُذ لم أمتْ"، عن (بيت المواطن للنشر والتوزيع، بيروت)، ضمن سلسلة "شهادات سورية"، (الشهادة رقم 21).

ولتسليط الضوء على هذا الإصدار، الذي احتفت به الأوساط الأدبية والثقافية السورية في المنافي الجديدة، والذي احتوى بين دفتيه سبعة عشر نصًا نثريًا، كان "العاشق" قد كتبها في السنتين الأخيرتين في ألمانيا، التقت مجلتنا في مدينة "كولونيا"، صاحب "سيرًا على الأحلام" فكان هذا الحوار..

بداية كيف تقدم لقراء مجلتنا كتابك الجديد "مُذ لم أمتْ"، وفي أي أجواء كتبته؟

أقدمه كما قدمت للكتاب في صفحاته الأولى بعنوان "مقدمة" حيث قلت: "جمعتُ هذه النصوص كمن يجمع أشلاءه، ها هي ذي أشلائي مجمّعةٌ في كيس ورقيّ، غير مرتّبة، عشوائيّتها هذه، حقيقيّةٌ بخرابها، دمويّة تارةً، عنيفةٌ، صادقةٌ، خياليّةٌ، ذاتيّة، تشبهني بكلّ جنوني وأمراضي وما أنضجتْه الثورةُ فيّ وما كسرتْهُ الحرب وما أكلتْه الغربةُ منّي. لا رأس لي، ولا اسم، ولا هويّة، جمعتها وأنا بكامل إيماني بحاجة الواقع إلى أن أكون كاتبًا أكثر مما أكون شاعرًا، وأؤمن أن كلّ ما هو انفعاليّ ليس شعرًا، وأنّ كلّ ما لا ينتمي إلى الموسيقا ليس شعرًا، وأنّ كلّ هذا القبح المحيط بنا يؤذي الشعرَ. لذلك، يمكن التعريف عن هذه المجموعة على أنّها مجموعةُ نصوص لا أكثر، نصوص تحتملُ التسمية، فلتسمِّها ما شئت، حاولتُ فيها، دونَ قرارٍ مسبق، أن أجمّل القبحَ وأضع الكثير من مساحيق التجميل لأعيد إنتاجه على هيئة يسمّونها "إبداعيّة"، وحين كتبتها لم يكن مخطّطًا أن تُجمع في كتاب، أو توضع على شكل شهادة، أو تنشر في قالبٍ ما، لذلك، فلنرحمها من التصنيفات، يكفيها ما حلّ بها من ظلم كاتبها".

تراوحت موضوعات الكتاب في نصوصه السبعة عشر، بين القضية السورية، اللجوء، الحرب، مخيم اليرموك، الزنزانة، والمنفى، لماذا غيبت الحديث عن الحب في هذه المراوحة النثرية أيها "العاشق"؟

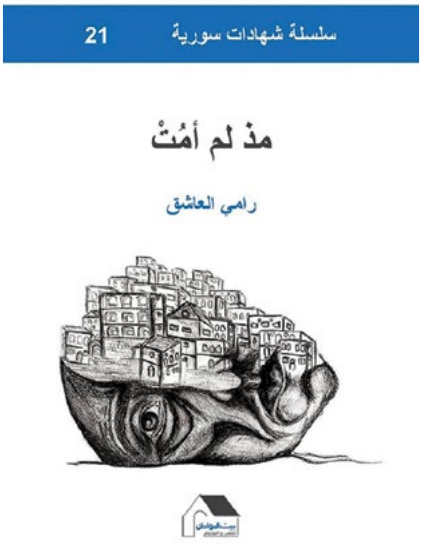

لم يغب الحب على الإطلاق، القارئ الجيد يستطيع التقاط الحب للمكان، الذكريات، الوطن، الحياة، المتعة، الشريك، والآخر، في كل نص من نصوص الكتاب، حتى الحب في معناه المباشر، الذي يعني المقابل البيولوجي: أنثى - ذكر، يراه واضحًا في نصوص مثل: "أرفع جسدك راية رعب وخذلان"، "المقاتلة العارية من ضفائرها"، "صانعة الكروشيه القروية"، "لا أريد أن أقع في حبـ(ها)"، "أعرف الزنزانة جيدًا"، "أخيرًا التقينا"، "من ألقى المفتاح في النهر؟"، "بائع الحب وسريره"، و"مُذ لم أمتْ". وهي تسعة نصوص من أصل سبعة عشر، أي أكثر من النصف. ذاتيّة النصوص أدبيًا، وليدة موقف جمالي - أدبي لا يمكن فصله عن الحب واللاحب، الوطن والمنفى، الزنزانة والحرية، اللاجئ والآخر، الموت والحياة، هذه الثنائيات تشكل شعريّة النصوص، وثوريّة الخروج عليها، والنصوص ككل متكامل بين دفّتي الكتاب، لا يمكن فصلها جماليًا عن المقدمة التي تبرّئ الشعر من الكتاب أو تبرّئ الكتاب من الشعر، وهذا يسمح بالتالي لقراءة شعريتها لا شاعريتها.

ما هي انطباعاتك عن استقبال النقاد لهذا الكتاب، وهل نالت تجربتك في الكتابة حظها من المتابعة النقدية؟

أشكركم على هذا السؤال، أرى أن النقد يبدأ من نقد الكاتب الذاتي لتجربته، وتفكيكها. وهذا بدأ بفتح أسئلة مقدمة الكتاب، وبالتالي تناول أحد الكتاب الصحفيين مؤخراً المقدمة بمقال منفرد، وهذا بالنسبة إليّ يؤكد لي أهمية ما ذهبت إليه في وضع هذه المقدمة كجزء أصيل من الكتاب.

لا يمكننا أيضًا إغفال قضيّة مهمة، وهي أن دراسة نتاج الكتاب الشباب نقديًا، أمرٌ ليس في حسابات النقاد، للأسف، وهذا يعود لعدة أسباب يطول شرحها متعلّقة بالصناعة الثقافية بحد ذاتها، ويضاف إليها العلاقات الشخصيّة وشهرة الكاتب ... إلخ. هذا بالضرورة يحيلنا إلى قضية الحظوظ أو غيابها، "مذ لم أمت" لاقى قَبولًا ما، وكتبت عنه عدّة صحف، نقدًا، تقديمًا وإشهارًا، ولكن هذا لا يرضي شغفي بالحصول على الملاحظات النقدية والقراءات المختلفة للنص وتأويله، لأنني أؤمن بأن كل قارئ هو جزء أصيل من العمل الأدبي، وتأويلُه وحساسيتُه تحمل سياقات دراميّة وجمالية مختلفة، وبالتالي إثراء الكتاب، وإضافة خبرات للمؤلف وآليات تفكير مختلفة، أنا دائمًا أهتم بالملاحظات أكثر من التصفيق والمديح، لأن التصفيق لا يقدّم شيئًا لتجربتي بعكس النقد. وهنا يتوجّب عليّ التنويه بأنّ النقد لا يعني بالضرورة الانتقاد.

يُشار إلى أنه صدر لضيفنا قبل كتابه "مُذ لم أمتْ"، مجموعتان شعريتان، بالفصحى والعامية: "سيرًا على الأحلام"، و"لابس تياب السفر. ويشغل الآن منصب رئيس تحرير صحيفة "أبواب"، وهي أول صحيفة عربية في ألمانيا.

إبداعات ونشاطات سورية

طلعنا عالحرية – القسم الثقافي

"فهرس سورية الثقافي".. مبادرة ثقافية مستقلة

أعلن الفنان التشكيلي والناشط الثقافي السوري، خالد بركة، عن مبادرة ثقافية مستقلة تحمل عنوان فهرس سورية الثقافي (Syria Culture Index)، وهي عبارة عن منصّة افتراضية، وتطبيق حديث للهواتف الذكية، أُنشئ استجابة لحاجات السوريين والفلسطينيين السوريين العاملين في المجال الثقافي، أفرادًا ومؤسسات، خارج سورية أو داخلها، لمساعدتهم في مواجهة الصعوبات التي يتعرضون لها خلال مسيرتهم المهنية.

ووفقًا لبركة، فإن "الفهرس"، الذي من المتوقع إطلاقه رسميًا بداية العام 2017، يطمح لأن يتحول إلى قاعدة بيانات تكبر باضطراد مستمر؛ لتغطي كامل الشأن الثقافي السوري (الذي سيتضمن طائفة واسعة من الصناعات الإبداعية من سينمائيين، فنانين، مسرحيين، صانعي أفلام ... إلخ). كما يسعى إلى التعزيز الفني والتعليمي لدعم الفاعلين الثقافيين السوريين في تطوير أعمالهم الإبداعية؛ لتجاوز أوضاعهم الراهنة التي تتحدى استمرارهم المهني، وليكون منصة بديلة تعزز خلق فرص العمل وتبادل المهارات والمعرفة المهنية.

"سوريا في القلب "شهادات ونصوص لكتّاب سوريين في مجلة "بانيبال"

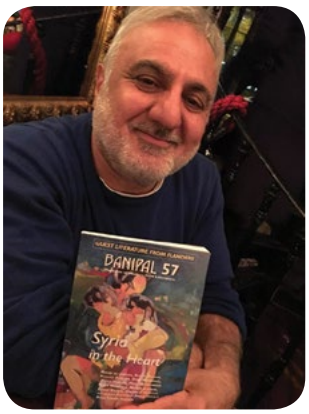

أفردت مجلة "بانيبال" الصادرة باللغة الإنكليزية، والتي يحررها الكاتب العراقي صموئيل شمعون، عددها الجديد (57) لنصوص مترجمة لمجموعة من الكتّاب السوريين، بعنوان: "سوريا في القلب" (SYRIA IN THE HEART).

والكتاب المشاركون بالعدد الذي تميز بحلة رائعة، هم: نوري الجراح، رشا عمران، خالد خليفة، هالة محمد، ندى منزلجي، منير المجيد، فواز قادري، محمد علاء الدين عبد المولى، روزا ياسين حسن، وهيثم حسين، الذي نشرت له المجلة فصلان من روايته "رهائن الخطيئة"، ومها حسن، التي نشر لها فصلا من روايتها الأخيرة "مترو حلب"، وديمة سعد الله ونوس التي نشرت فصلًا من روايتها الأولى "الخائفون".

"تذكرتان إلى صفوريّة".. رواية جديدة لسليم البيك

صدرت عن "دار الساقي" في بيروت، مؤخّرًا، رواية «تذكرتان إلى صفّورية» للكاتب الفلسطينيّ سليم البيك، وستُطلق في معرض بيروت للكتاب في كانون الأوّل (ديسمبر) القادم، بحضور الكاتب.

تقع الرواية في 240 صفحة، وقد فاز مشروع كتابتها بمنحة مؤسّسة "آفاق" لكتابة الرواية بإشراف الروائيّ اللبنانيّ جبّور الدويهي. وتتكوّن الرواية من ثلاثة فصول متقاربة في الحجم، عنونها الكاتب بـ"مارًّا بتولوز" و"مارًّا من اليرموك" و"مارًّا مع ليا"، بالإضافة إلى إبيلوغ من صفحات قليلة تُنهي الرواية، بعنوان "مارًّا إلى صفّورية". ويحكي كلّ فصل مرحلة من حياة الشخصيّة الرئيسيّة، يوسف، على نحو متداخل، إذ يحوي كلٌّ منها إحالات إلى الأخرى، ولكلّ فصل ثيمة رئيسيّة، تغدو فرعيّة في الفصول الأخرى.

والكاتب سليم البيك فلسطيني سوري يعيش حاليًا في فرنسا، ويكتب في الصحافة الثقافيّة، وهو محرّر مجلّة «رمّان» الثقافيّة الفلسطينيّة. وصدر له قبل هذه الرواية «خطايا لاجئ» عام 2008 عن "دار كنعان" بدمشق، وهي نصوص نثريّة، و«كرز أو فاكهة حمراء للتشيزكيك» عام 2011 عن "الدار الأهليّة" بعمّان، وهي مجموعة قصصيّة حازت على "جائزة القطّان" في رام الله، و«ليس عليكِ سوى الماء»، قصائد، "دار راية" بالداخل الفلسطيني عام 2011.

حضور سوري بارز في أنطولوجيا أدبية صدرت بألمانيا

أعلنت دار النشر الألمانية "Secession" عن إصدار كتابها الجديد "أنطولوجيا نصوص من ألمانيا: أن تكون راحلاً - أن تكون هنا"، والذي جمع تسعة عشر أديبًا وأديبة من سوريا، واليمن وإيران، وهم: روزا ياسين حسن، رشا عباس، أيهم آغا، عساف العساف، محمد العطار، لينة عطفة، ضاهر عيطة، خولة دنيا، عارف حمزة، يامن حسين، نور كنج، كنان خداج، عامر مطر، رامي العاشق، رائد وحش، وداد نبي، ونهاد سيريس (من سوريا)، جلال الأحمدي (من اليمن)، وبيغا أحمدي (من إيران). وقد صدر الكتاب الشهر الماضي في الدورة الأخيرة لمعرض فرانكفورت الدولي للكتاب (68)، وقد قدّم للأنطولوجيا الأديب البرليني شيركو فتّاح، كما قام المصور الفوتوغرافي ماتياس بوتور بتصوير جميع الأدباء حيث وضعت صورهم داخل الكتاب بجانب كل نص، وكذلك ستعرض جميع الصور بشكل مفرد في معرض مستقل بالتعاون مع وزارة الهجرة والأجانب. ويعتبر هذا الكتاب الأول من نوعه بعيدًا عن تقديم اللاجئين على أنهم ضحايا وفقط ضحايا، وقد طبع منه 5000 نسخة كطبعة أولى كما سيصدر لاحقًا بعدة لغات، وخاصة لغات الأدباء (العربية والفارسية).

بدنا المعتقلين